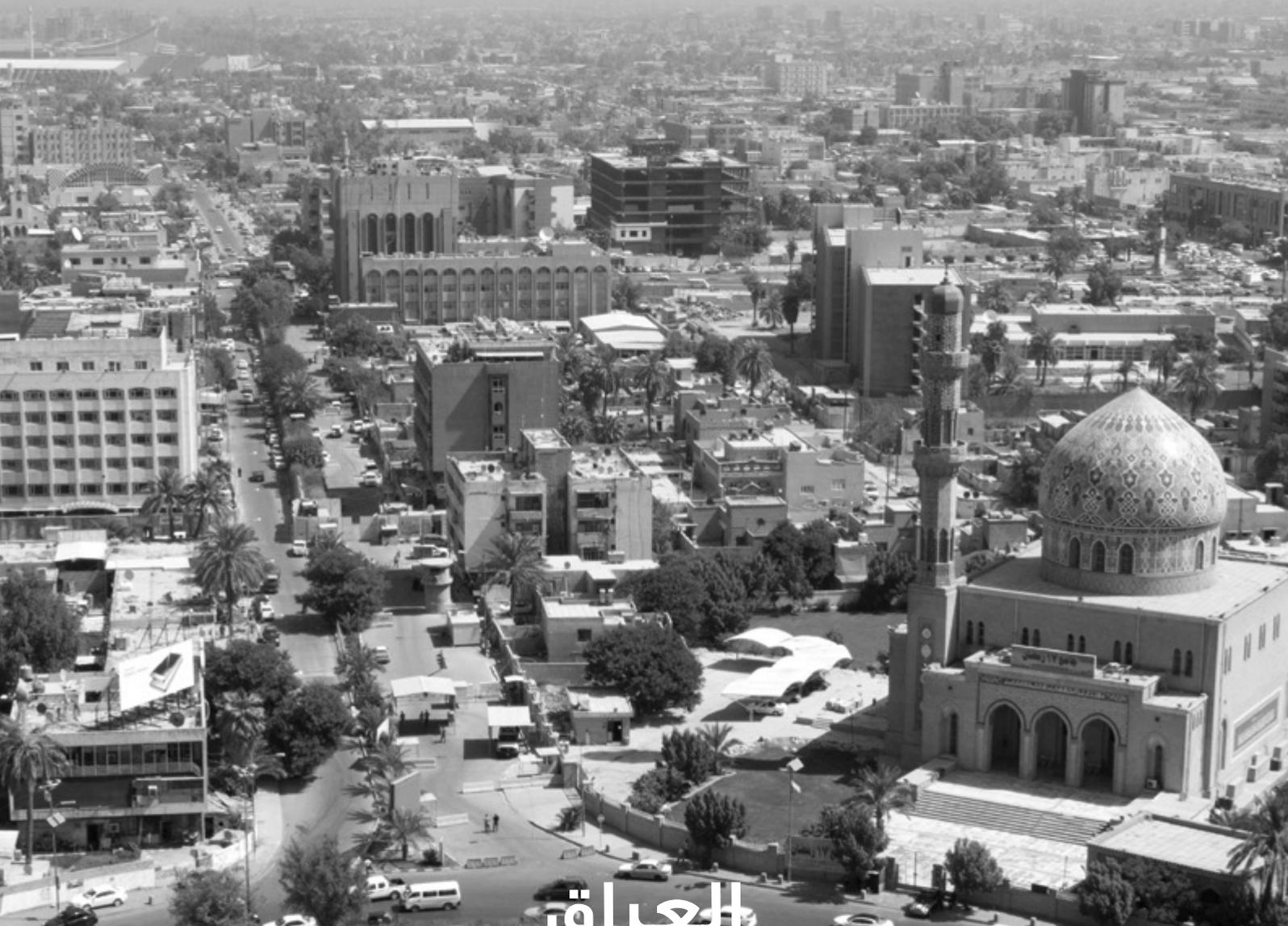


العمل غير المهيكل



العراق

هناك عبد الجبار صالح
خبير حسابات قومية



تعرض العراق خلال العقود الاربعة الاخيرة الى الكثير من التحديات والمخاطر ممثلة بثلاثة حروب وعقد كامل من العقوبات الدولية كان لها اثر مباشر على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالعراق يعاني حالياً من تدمير في البنى التحتية ، هشاشة الوضع الاقتصادي ، تدهور في مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية ، غياب الخدمات الاساسية ، انعدام الامن والاستقرار ، هجرة اعداد كبيرة من السكان الى الخارج ، نزوح سكاني بسبب التهجير القسري ، كل هذه العوامل كان لها اثر مباشر في اتساع نطاق العمل غير المهيكل التي حظيت باهتمام جميع الدول والمنظمات الدولية لما لها من اثار على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول النامية .

العمل غير المهيكل ما هو الا شكل من اشكال التكيف مع اقتصاد يعجز عن توفير فرص العمل اللائق القادر على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين .

تشير البيانات الاحصائية ان 53,7% من العاملين يعملون في اعمال غير مهيكلة وكان هذا لعام 2012 ومن المتوقع زيادة هذه النسب في الاعوام 2014 و 2015 و 2016 نظرا للظروف التي تعرض اليها العراق في السنوات الاخيرة .

ويتضمن التقرير الاجزاء الاتية:

الجزء الأول: المؤشرات الديمغرافية، القوى العاملة، المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الديمغرافية

أولاً. السكان ومعدل النمو

بلغ عدد سكان العراق (36,9) مليون نسمة يشكل سكان الحضر نسبة قدرها (69,9%) في العام 2010. ويعد معدل نمو السكان في العراق من المعدلات المرتفعة في المنطقة، اذ يتراوح بين 2,6% و 2,8%. ووفقاً لهذه المؤشرات، فإن هذا المعدل يصل إلى 2,2% في المناطق الريفية و 2,8% في المناطق الحضرية.

ثانياً. التركيب العمري للسكان

يعتبر المجتمع العراقي من المجتمعات الفتية، حيث يشير الهرم السكاني للعراق إلى أن سكان الفئة العمرية أقل من 10 سنة يشكلون نسبة قدرها 40,0% من مجموع السكان، أما سكان الفئة العمرية (10 – 29) سنة وهم السكان الشباب حسب التعريف الوطني للسكان في العراق، فيبين الهرم أنهم يشكلون الفئة الثانية في أعداد السكان، الذين بلغت نسبتهم 27,4% من مجموع السكان. أما الفئة العمرية (30 – 44) سنة الذين يمثلون المحرك الرئيسي للسكان في سن العمل، فيشكلون النسبة الثالثة التي بلغت 17,8% من مجموع السكان. ويمكن الإشارة هنا إلى أن سبب انخفاض أعداد السكان في هاتين الفئتين يعود إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وكذلك الهجرة إلى الخارج لعدة أسباب منها العمل أو

الدراسة أو بسبب الوضع الأمني.

أما سكان الفئة العمرية (45 - 64) سنة، فيشكلون نسبة بلغت 11,2% من مجموع السكان، والفئة 65 سنة فأكثر تشكل نسبة 3,1% من مجموع السكان.

ثالثاً. السكان في سن العمل

بلغ حجم السكان في سن العمل العام 2010 (20,9) مليون فرد شكلت نسبة قدرها 51,6% من حجم السكان كانت نسبة الذكور 50,1% والإناث 49,9%.

رابعاً. قوة العمل ونسب المشاركة

بلغ حجم قوة العمل 9 ملايين فرد بلغت نسبة مشاركة الرجال 84,6% ونسبة مشاركة النساء 10,4% من مجموع قوة العمل لعام 2014.

خامساً – معدل النشاط الاقتصادي لعام 2014

بلغ معدل النشاط الاقتصادي 42,7%، وكان هذا المعدل للرجال 72,4% وللنساء 13,0%. أعلى معدل للنشاط الاقتصادي كان للفئة العمرية 39-40 سنة حيث بلغ 56,7%، وكان للرجال 94,9%، وللنساء 19,8%. وبلغ معدل النشاط الاقتصادي في الريف 41,9%، وكان للرجال 72,8%، وللنساء 11,2%.

سادساً. معدل البطالة

العام 2014 بلغ معدل البطالة 10,6% (الذكور 8,4% والإناث 21,9%)، وبلغ 8,1% في الريف، 7,3% للرجال و 21,9% للنساء. وبلغ المعدل في الحضر 11,0%، للرجال 8,9% وللنساء 24,8%.

أعلى معدل للبطالة كان للفئة العمرية 10 – 19 حيث بلغ 24,0% وكان للرجال 24,1% وللنساء 29,9%. أقل معدل للبطالة كان في الفئة العمرية 10 - 14 سنة وبلغ هذا المعدل 2,9% وكان للرجال 3,4% وللنساء 6,7%.

سابعاً. بطالة الشباب

بلغ حجم الشباب 7,3 ملايين لعام 2014، مشكلاً نسبة قدرها 20% من حجم السكان و 30,1% من حجم السكان في سن العمل، وبلغ معدل النشاط الاقتصادي لفئة الشباب 37% العام 2008. وكان هذا المعدل 57% للرجال و 14,6% للنساء، تراجعت هذه النسب في العام 2014، وهذا يعود إلى الاحباط الذي تشعر به هذه الفئة بسبب كل الظروف التي تسيطر على العراق، اذ بلغ هذا المعدل 30,3%، للرجال 52,4% ولعل ذلك التراجع كان أكثر وضوحاً بالنسبة للنساء حيث بلغ 6,3%.

ثامناً. الهجرة

أ. الهجرة الخارجية

لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد العراقيين المهاجرين إلى الخارج، إلا أن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن عددهم يفوق المليون مهاجر، تعتبر الهجرة إلى الخارج ظاهرة خطيرة حلت بالعراق كانت موجودة بشكل

شكلت نسبة غير المهيكليين ما يقارب ٧٠٪ منهم، يعمل ٨٥٪ منهم في منشآت القطاع غير المهيكلي و١٥٪ في القطاع الأسري. شكلت نسبة غير المهيكليين من عدد أرباب العمل ٥٣٪ يعملون في منشآت القطاع غير المهيكلي. أما بالنسبة لعمال الأسرة المساهمين فما يقارب ٢٠٪ منهم يعمل في منشآت القطاع غير المهيكلي، شكلت نسبة غير المهيكليين من عدد العاملين بأجر ٤٧,٥٪ موزعين إلى ٥٪ منهم يعمل في القطاع المهيكلي، ٨٩٪ منهم يعمل في القطاع غير المهيكلي و٦٪ منهم يعمل في القطاع الأسري. وبلغ عدد العاملين في القطاع التعاوني ٧٧٥٠ فرداً ويعملون في القطاع غير المهيكلي.

عدد الوافدين الجدد إلى قوة العمل وعدد فرص العمل المخلوقة وغير المهيكلة منها لعام ٢٠١٤ بلغ عدد الوافدين الجدد إلى قوة العمل ٢٧٩ ألف فرد منهم ٢٣٨ ألفاً رجال و٤١ ألفاً نساء، وبلغ عدد فرص العمل الجديدة المخلوقة ٢٩٧ ألفاً، وكانت حصة الرجال منها ٢٠٦ آلاف و٩١ ألف منها كانت للنساء، وبلغت فرص العمل غير المهيكلة ١٥٨ ألف فرصة عمل منها ١١٠ ألف للرجال و٤٨ ألفاً للنساء.

الأسباب التي أدت إلى انتشار العمل غير المهيكلي

١. اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط الخام بشكل أساسي، علماً بأن هذا القطاع يعتمد على كثافة رأس المال ويستوعب أقل من ٢٪ من القوى العاملة.
٢. تراجع الأنشطة الانتاجية المولدة لفرص العمل كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي.
٣. محدودية دور القطاع الخاص.
٤. انخفاض النسب المخصصة للاستثمار من مجمل نفقات الموازنة العامة للدولة.
٥. معدلات النمو المرتفعة لقوة العمل والسكان في سن العمل.
٦. تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم وازدياد معدلات التسرب.
٧. ارتفاع معدلات الفقر.
٨. النزوح الجماعي للسكان بسبب الأوضاع الأمنية.

الجزء الثاني:

المقاربة النوعية للعمل غير المهيكلي.

(مسح الوحدات المتنقلة في العراق العام ٢٠١٥)

١. الهدف من نشاط العاملين في الوحدة المتنقلة:
 - لغرض الحصول على دخل.
 - التمتع باستقلالية في العمل.
٢. أظهرت النتائج أن العاملين بدون أجر يشكلون نسبة ٩٣٪ من مجموع عدد العاملين وشكلت نسبة الذكور منهم ٨٩,٥٪.
٣. بلغ معدل أجر العامل ٣٢٨ ألف دينار شهرياً.

محدود، إلا أنها اليوم باتت مشكلة مثيرة للقلق والخوف بسبب تزايد أعدادها وأشكالها وتداعياتها، وأصبحت تشكل خطراً يهدد الوجود السكاني في العراق.

٢. الهجرة الداخلية

شكل سكان الريف نسبة ٦٤٪ من السكان العام ١٩٤٧، انخفضت هذه النسبة إلى ٣١٪ العام ٢٠٠٩ وذلك بسبب التباين الكبير في مستوى المعيشة في كل من الحضر والريف، ذلك أن جميع خطط التنمية الاقتصادية لم تأخذ بالاعتبار تنمية الريف، كما أن هذه الهجرة ولدت ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وبيئية ونقصاً في الخدمات في مناطق التركز من جهة، ومن جهة أخرى فقد فقدت المناطق المهاجر منها مواردها البشرية.

المؤشرات الاقتصادية

أولاً. يتميز الاقتصاد العراقي بما يأتي:

- ربيعية للاقتصاد العراقي، إذ تشير مؤشرات الحسابات القومية لعام ٢٠١٣ إلى أن قطاع النفط الخام يساهم بنسبة ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- تساهم إيرادات النفط الخام في تمويل الموازنة بنسبة ٩١,٤٪ من مجموع الإيرادات.
- تشكل الصادرات النفطية بنسبة ٩٩,٥٪ من مجموع الصادرات.
- اعتماده على الاستيرادات بشكل كبير.

- لدور المحدود لمساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث بلغت نسبة مساهمته ما يقارب ٣٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠١٣.
- بلغ معدل الفقر ٢٣٪ العام ٢٠١٤، وارتفع العام ٢٠١٦ ليبلغ ٣٥٪.

ثانياً. القطاع غير المنظم

يساهم القطاع غير المنظم بنسبة ١٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠١٣.

القوى العاملة

العمل غير المهيكلي

بلغ عدد العاملين غير المهيكليين ٤٠٩١١٨٨ ملايين عامل وعاملة وشكل نسبة ٥٣,٧٪ من مجموع عدد العاملين، بلغت نسبة عدد العاملين غير المهيكليين ٥٥٪ من مجموع عدد العاملين الرجال وبلغت نسبة العاملات غير المهيكليات ٤٧,٨٪ من مجموع عدد النساء العاملات.

١. العمل غير المهيكلي حسب البيئة
 - بلغت نسبة العمل غير المهيكلي في الحضر ٥١,٦٪ من مجموع عدد العاملين في الحضر و٦٠,٤٪ من مجموع عدد العاملين في الريف.
٢. العمل غير المهيكلي حسب النشاط
 - أعلى نسبة للعمل غير المهيكلي سجلت في نشاط التشييد وبلغت ٩٥,٤٪.
٣. العمل غير المهيكلي حسب المهنة
 - أعلى نسبة سجلت للذين يزاولون المهن الأولية وبلغت ٩١,٧٪.
٤. العمل غير المهيكلي حسب وضعية العمل والقطاع

التوصيات:

وردت عدة توصيات تركزت في المجال الاقتصادي ، الإحصائي ، التنظيمي ، الاجتماعي والقوانين والتشريعات.

٤. أعلى معدل للإيراد حصل عليه العاملون في نشاط الصيرفة وبلغ ٨٧٢ ألفاً شهرياً، وأدنى معدل كان ٣٥٣ ألف دينار شهرياً للعاملين في نشاط التصوير المتحرك.

الجزء الثالث: السياسات الحكومية تجاه العمل غير المهيكّل.

أولاً. قوانين العمل السارية:

- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١.
- قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥. وكلا القانونين لا يشمل العاملين غير المهيكّلين.

ثانياً. الإجراءات المتبعة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

أعدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال) مسودة قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الفصل الأول ليكون بديلاً عن القانون المعمول به حالياً (قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١) ، سيضم هذا القانون كافة العاملين بما فيهم: (العاملون لحسابهم الخاص ، العاملون في القطاع غير المنظم ، أفراد أسرة صاحب العمل) إلا أن مسودة هذا القانون لم تتم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب لحد الآن.

ثالثاً. مشروع القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة:

١. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تتوفر في الوزارة عدة مشاريع بغرض دعم المشاريع.
٢. وزارة التخطيط: خصصت وزارة التخطيط ضمن خطتها المسماة (الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر) مبلغ ٨٤ مليار دينار في موازنة الخطة العام ٢٠١٢.
٣. البنك المركزي العراقي: أطلق البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية قرضاً بقيمة ترليون دينار عراقي، أي ما يعادل أقل من مليار دولار لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الرابع: دور نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني في مناصرة العمال غير المهيكّلين.

كان للاتحاد العام لنقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني دور مهم في مناصرة العمال غير المهيكّلين وذلك من خلال المشاركة في اجتماعات اللجنة العليا المشكلة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمكلفة بوضع مسودة قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال حيث أكد ممثلو الاتحاد العام لنقابات العمال وممثلو منظمات المجتمع المدني على ضرورة شمول العاملين في القطاع غير المنظم بمظلة الضمان الاجتماعي وكانت المحصلة أن المادة ٧٨ - أولاً نصت على سريان أحكام الضمان الاجتماعي على العاملين في القطاع غير المنظم.

مقدمة

تعرض العراق خلال العقود الأربعة الأخيرة إلى الكثير من التحديات والمخاطر، ممثلة بثلاثة حروب وعقد كامل من العقوبات الدولية، كان لها أثر مباشر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة. فالعراق يعاني حالياً من تدمير في البنى التحتية، هشاشة الوضع الاقتصادي، تدهور في مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، غياب الخدمات الأساسية، انعدام الأمن والاستقرار، هجرة أعداد كبيرة من السكان إلى الخارج ونزوح سكاني بسبب التهجير القسري. كل هذه العوامل كان لها أثر مباشر في اتساع نطاق العمل غير المهيكل. حظيت ظاهرة العمل غير المهيكل باهتمام جميع الدول والمنظمات الدولية، لما لهذه الظاهرة من آثار على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول النامية، حيث انتشرت فيها هذه الظاهرة بشكل كبير خلال العقود الأخيرة.

العمل غير المهيكل ما هو إلا شكل من أشكال التكيف مع اقتصاد يعجز عن توفير فرص العمل اللائق القادر على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين.

تشير البيانات الإحصائية إلى أن 53.7% من العاملين يعملون في أعمال غير مهيكلة حتى العام 2012، ومن المتوقع زيادة هذه النسب في الأعوام 2014 و2015 و2016 نظراً للظروف التي تعرض لها العراق في السنوات الأخيرة.

إن معالجة ظاهرة العمل غير المهيكل، تتطلب تضافر كل الجهود لجعل فرص العمل المنتج واللائق هدفاً محورياً ملازماً للنمو الاقتصادي في إطاره الاجتماعي والحضاري، إذ إن أي تنمية اقتصادية لا تصاحبها تنمية اجتماعية تبقى مهددة بالخطر حيث يؤمن العمل اللائق حصول العاملين على حقوقهم بما يكرس السلم الأهلي.

لذا كان من الضروري إلقاء الضوء على هذه الظاهرة من حيث حجمها وخصائصها والأسباب التي أدت إلى انتشارها، ومن ثم إيجاد الحلول الكفيلة لإيقاف توسعها لا بل تقليصها إلى أضيق الحدود.

والتقرير الحالي تعرض إلى هذه الظاهرة بعد أن لمسنا الاهتمام الواسع بها من قبل المنظمات الدولية ومنها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

ويجب أن ننوه في هذا المجال بعدم توفر مسوحات متخصصة عن القوى العاملة في العراق، لذا كان من الضروري الاعتماد على نتائج مسوحات الأسر في ما يخص أعداد القوى العاملة وخصائصها.

يحتوي التقرير على أربعة أجزاء هي:

الجزء الأول: المؤشرات الديمغرافية، القوى العاملة، والمؤشرات الاقتصادية.

أولاً – السكان والقوى العاملة والهجرة.

ثانياً – المؤشرات الاقتصادية والعمل غير المهيكل.

الجزء الثاني: المقاربة النوعية للعمل غير المهيكل.

الجزء الثالث: السياسات الحكومية تجاه العمل غير المهيكل.

الجزء الرابع: دور منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال في

مناصرة العمال غير المهيكلين.

والتوصيات.

الجزء الأول: المؤشرات الديمغرافية، القوى العاملة، والمؤشرات الاقتصادية

أولاً: السكان وقوة العمل والهجرة

أ- السكان ومعدل النمو

بلغ عدد سكان العراق (31,7) مليون نسمة العام 2009، يشكل

سكان الحضر 69% منهم. وفي العام 2013 بلغ سكان العراق

(35,1) مليون نسمة يشكل سكان الحضر (69,4%) منهم. وحسب

الإسقاطات السكانية، فإن سكان العراق بلغ (36,9) مليون نسمة

يشكل سكان الحضر نسبة قدرها (69,9%) في العام 2015.

ويعد معدل نمو السكان في العراق من المعدلات المرتفعة في

المنطقة، إذ يتراوح بين 2,6% و2,8%. ووفقاً لهذه المؤشرات،

فإن هذا المعدل يصل إلى 2,2% في المناطق الريفية و2,8% في

المناطق الحضرية. ولعل ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية من 4 مواليد

لكل امرأة العام 2009 إلى 4,2 مواليد لكل امرأة العام 2013 هو الذي

يفسر تزايد حجم السكان ومعدلات نموه. ومن المتوقع استمرار ارتفاع

حجم السكان في حالة بقاء معدل النمو على حاله. وحسب تقارير الأمم

المتحدة، من المتوقع أن يصل حجم السكان إلى 48,9 مليون نسمة

العام 2025، وربما سيتضاعف ليصل إلى 80 مليون نسمة خلال

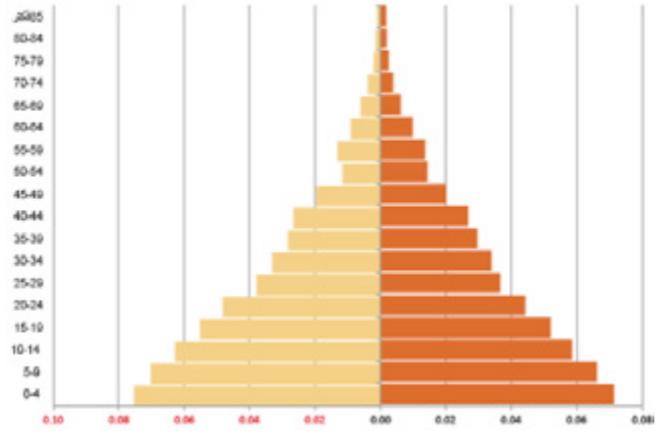
الخمسين سنة المقبلة.

عدد سكان العراق (مليون نسمة)

السنة	حضر	ريف	المجموع
2009	21.9	9.8	31.7
2013	24.4	10.7	35.1
2015	25.8	11.1	36.9
معدل النمو 9 - 13	2.7	2.2	2.6
معدل النمو 13 - 15	2.8	2.1	2.6
معدل النمو 9 - 15	2.8	2.2	2.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/دائرة الإحصاءات السكانية والقوى العاملة

٢- التركيب العمري للسكان



المصدر: مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات 2013

من ملاحظة الهرم السكاني للعراق يتبين لنا أن المجتمع العراقي من المجتمعات الفتية، حيث تشير قاعدة الهرم العريضة، وهم الأطفال دون سن الخامسة، إلى ارتفاع نسب الولادات، يقابلها انخفاض في نسب الوفيات للأعمار الصغيرة، بعدها تبدأ القاعدة بالانحسار بشكل بطيء كلما تقدم العمر. تشير نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات إلى أن سكان الفئة العمرية أقل من 15 سنة تشكل نسبة قدرها 40.5% من مجموع السكان. أما سكان الفئة العمرية (15 - 29) سنة، وهم السكان الشباب حسب التعريف الوطني للسكان في العراق، فيبين الهرم أنهم يشكلون الفئة الثانية في أعداد السكان بلغت نسبتهم 27.4% من مجموع السكان. أما الفئة العمرية (30 - 44) سنة الذين يمثلون المحرك الرئيسي للسكان في سن العمل فيشكلون النسبة الثالثة وبلغت 17.8% من مجموع السكان. ويمكن الإشارة هنا إلى أن سبب انخفاض أعداد السكان في هاتين الفئتين يعود إلى ارتفاع معدلات الوفيات وكذلك الهجرة إلى الخارج لعدة أسباب منها العمل أو الدراسة أو بسبب الوضع الأمني.

أما سكان الفئة العمرية (-45 64) سنة، وهم الفئة الأخيرة من فئات سن العمل، فيشكلون نسبة بلغت 11.2% من مجموع السكان. وعليه فإن السكان في سن العمل (15 - 64) سنة يشكلون نسبة قدرها 56.5% من مجموع عدد السكان حيث يمثلون القوة المتاحة من قوة العمل.

كما يلاحظ من الهرم السكاني أن الفئة العمرية 65 فأكثر والذين يمثلون قمة الهرم، فيشكلون نسبة بلغت 3.1% من مجموع السكان. وهذا يعود إلى ارتفاع نسب الوفيات لهذه الفئة.

٣ - السكان حسب الجنس

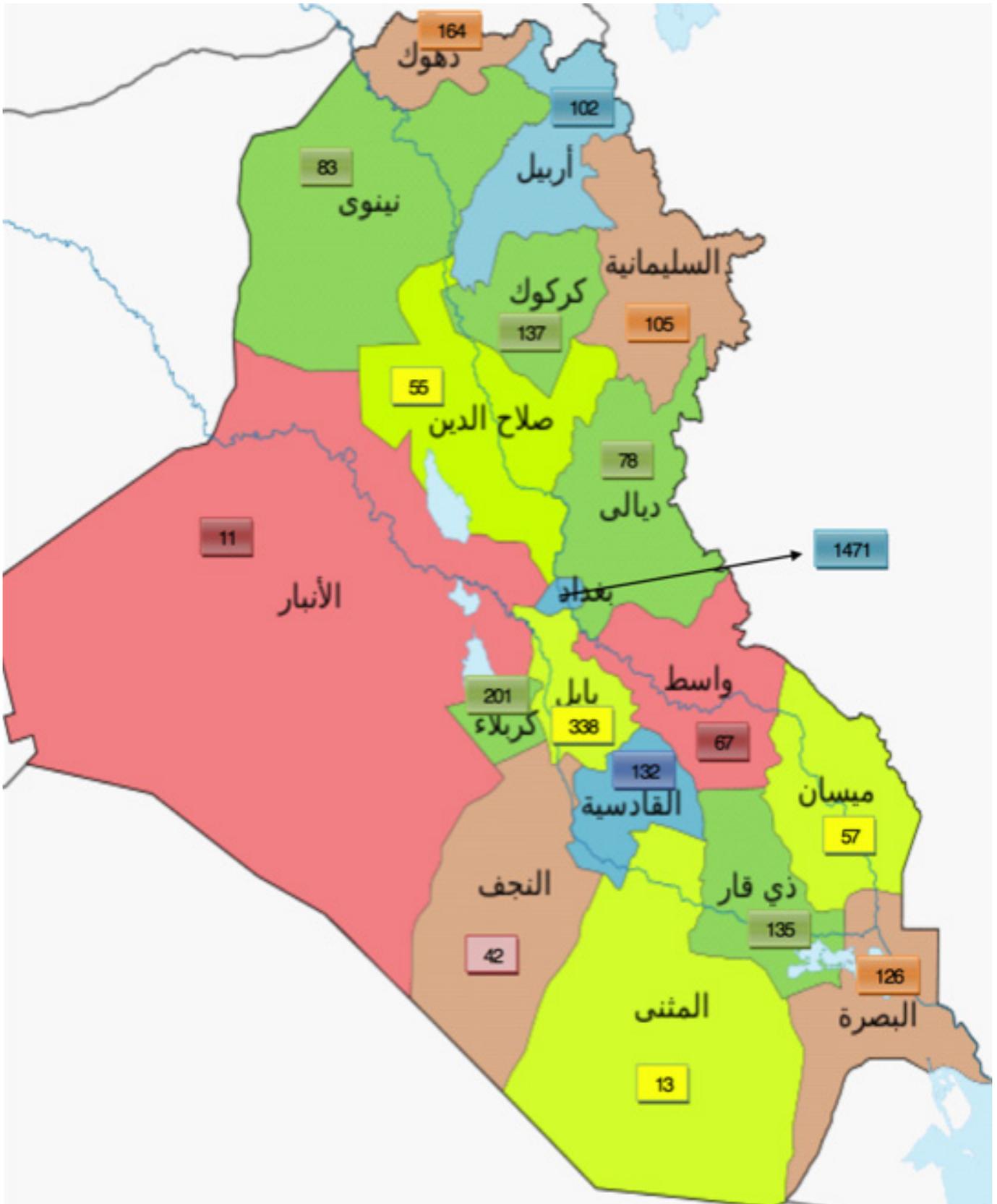
تشير الإحصاءات السكانية إلى أن هناك تقارباً بين نسب الذكور ونسب الإناث، حيث بينت تقديرات السكان لعام ٢٠٠٩ أن نسبة الذكور شكلت 51% من مجموع السكان، إلا أن الإسقاطات السكانية تؤكد انخفاض هذه النسبة في الأعوام التالية. فعلى سبيل المثال أظهرت هذه الإسقاطات أن نسبة الذكور في العام ٢٠١٥ بلغت 50.٤%.

أما بالنسبة للإناث، فقد أظهرت نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ أن نسبة الإناث بلغت ٤٩% من مجموع السكان. إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى ٤٩,٦% العام ٢٠١٥، وذلك استناداً إلى الإسقاطات السكانية. وتشير نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لعام ٢٠١٣ أن نسبة الجنس عند الولادة تبلغ ١٠٤ على مستوى العراق أي كل ١٠٤ ذكور مقابل ١٠٠ أنثى، أما حسب البيئة فإن هذه النسبة بلغت ١٠٣ في الحضر و١٠٥ في الريف.

أما نسبة الجنس لكافة الأعمار فقد بلغت ١٠٢ على مستوى العراق، أما بالنسبة للبيئة فكانت ١٠٢ في الحضر و١٠٣ في الريف. وعلى مستوى الفئات العمرية فنجد أن النسبة للفئة العمرية أقل من ١٥ سنة تصل إلى ١٠٥ ذكور لكل ١٠٠ أنثى وتخفض هذه النسبة للفئات العمرية ١٥ - ٦٤ إلى ١٠٣ ذكور لكل ١٠٠ أنثى. أما الفئة العمرية ٦٥ فأكثر فتتخفض هذه النسبة بشكل ملحوظ حيث تصل إلى ٨٩ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى وذلك حسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٧.

٤ - السكان حسب المحافظات والبيئة

يعاني العراق كغيره من الدول النامية اختلالاً كبيراً في التوزيع الجغرافي للسكان، حيث تشير الإسقاطات السكانية العام ٢٠١٣ إلى أن خمس سكان العراق، أي ما يقارب ٢١%، يسكنون العاصمة بغداد التي لا تشكل مساحتها سوى ١% من مساحة العراق. وبلغت الكثافة السكانية فيها ١٤٧١ نسمة/كم^٢، كما أن أكثر من ثلث السكان يعيشون في المحافظات الرئيسية الثلاث بغداد، نينوى، البصرة. كما تشير الإحصاءات السكانية إلى أن هناك محافظات تشكل مساحتها نصف مساحة العراق، إلا أن عدد سكانها لا يشكل سوى نسبة قدرها ١٠,٧% من مجموع السكان وهي محافظة الأنبار، حيث تبلغ مساحتها حوالي ثلث مساحة العراق ونسبتها من السكان لا تشكل سوى ٤,٧% والكثافة السكانية فيها (١١) نسمة/كم^٢، والمثنى تشكل مساحتها ١٢% من مساحة العراق، إلا أن نسبة السكان فيها تبلغ ٢,١% من مجموع السكان، والكثافة السكانية فيها (١٣) نسمة/كم^٢، وكذلك النجف حيث تشكل مساحتها ٦,٦% من مساحة العراق، إلا أن نسبة السكان فيها فتشكل حوالي ٣,٨% من مجموع السكان وبلغت الكثافة السكانية فيها (٤٢) نسمة/كم^٢.

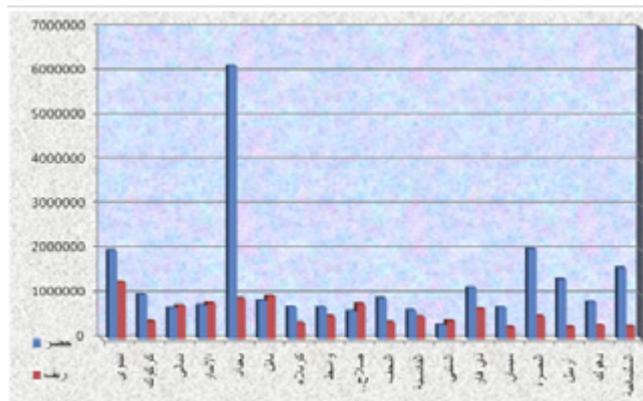


أما توزيع السكان حسب البيئة فهو الآخر يعاني من اختلال كبير، حيث تشير نتائج الحصر والترقيم العام ٢٠٠٩ أن سكان الحضر يشكلون نسبة قدرها ٦٩٪ من مجموع السكان. وترتفع هذه النسبة حسب الإسقاطات السكانية إلى ٦٩,٤٪ من مجموع السكان العام ٢٠١٣، وإلى حوالي ٦٩,٩٪ في العام ٢٠١٥. إن هذه المعطيات تفسر العوامل التي تؤدي إلى الهجرة الداخلية التي من أهمها التباين الكبير في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الحضر والريف، إضافة إلى التهجير القسري بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يعيشه العراق منذ عقود.

توزيع السكان حسب المحافظات (حضر، ريف)

العام ٢٠٠٩

قوة العمل ونسب المشاركة حسب الجنس						السنة
نسب المشاركة %			قوة العمل (الف فرد)			
مجموع	امراة	رجل	مجموع	امراة	رجل	
100	19.4	80.6	7448	1447	6001	2007
100	19.4	80.6	7691	1494	6197	2008
100	15.3	84.7	8308	1270	7039	2011
100	15.2	84.8	8581	1309	7272	2012
100	15.5	84.5	8737	1350	7387	2013
100	15.4	84.6	9015	1390	7625	2014



٥ - السكان في سن العمل

السكان في سن العمل حسب الجنس

السنة	الجنس	عدد السكان	النسبة السكان في سن العمل	نسبة السكان في سن العمل إلى مجموع السكان	نسبة الجنس إلى السكان
2008	ذكور	15394248	8274241	53.7	49.9
	إناث	15183550	8297647	54.6	50.1
	المجموع	30577798	16571888	54.2	100.0
2013	ذكور	17864258	10203598	57.1	50.5
	إناث	17231514	9996702	58.0	49.5
	المجموع	35095772	20200300	57.6	100.0
2015	ذكور	18659573	10474807	56.1	50.1
	إناث	18274141	10437772	57.1	49.9
	المجموع	36933714	20912579	56.6	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاءات السكانية والقوى العاملة

من الجدول أعلاه يتبين الآتي:

بلغ حجم السكان في سن العمل العام ٢٠٠٨ (١٦,٦) مليون فرد شكل نسبة قدرها ٥٤,٢% من حجم السكان وكانت نسبة الذكور ٤٩,٩% والإناث ٥٠,١%.

بلغ حجم السكان في سن العمل العام ٢٠١٥ (٢٠,٩) مليون فرد شكلت نسبة قدرها ٥٦,٦% من حجم السكان كانت نسبة الذكور ٥٠,١% والإناث ٤٩,٩%.

بلغ معدل نمو السكان في سن العمل ٣,٣% سنوياً للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٥ وهي أعلى من المعدل السنوي لنمو السكان التي بلغت ٢,٧% للفترة نفسها.

٦ - قوة العمل

قوة العمل ونسب المشاركة للسنوات ٢٠٠٧ -

٢٠١٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول أعلاه:

أن نسب مشاركة الرجل في قوة العمل تتراوح ما بين ٨٠,٦% - ٨٤,٦%.
أن نسب مشاركة المرأة في قوة العمل انخفضت من ١٩,٤% العام ٢٠٠٧ إلى ١٥,٤% العام ٢٠١٤، وهذا يعود إلى انخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي من ١٨,٠% العام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٥% العام ٢٠١٤. وذلك بسبب هشاشة الوضع الأمني.

٧ - معدل النشاط الاقتصادي

ويعرف بأنه النسبة المئوية لذوي النشاط الاقتصادي من السكان في سن العمل.

معدل النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمرية،

الجنس والتحصيل العلمي لعام ٢٠١٤

العمر (سنة)	معدل النشاط الاقتصادي (%)			الإجمالي
	الرجل	المرأة	الإجمالي	
19 - 15	34.2	1.8	18.4	
24 - 20	70.2	10.3	41.9	
29 - 25	93.7	17.5	55.2	
34 - 30	95.2	18.1	55.5	
39 - 35	94.9	19.6	56.7	
44 - 40	94.5	19.8	56.3	
49 - 45	91.1	21.7	56.0	
54 - 50	80.3	16.7	44.7	
59 - 55	78.3	16.4	45.7	
64 - 60	50.3	9.9	27.4	
65 فأكثر	18.4	2.7	10.2	
التحصيل التعليمي				
ألمى	65.3	7.2	24.1	
يفرا أو يقرأ ويكتب	81.3	6.3	40.9	
ابتدائية	76.6	6.0	45.3	
متوسطة	56.1	6.4	33.8	
إعدادية أو مهنية	68.9	16.8	46.1	
دبلوم معهد	89.2	62.5	77.4	
بكالوريوس فأعلى	67.6	52.2	61.4	
أخرى	
غير مبين	
	72.4	13.5	42.7	الإجمالي

المصدر: مسح الأسرة العام ٢٠١٤

تشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق العام ٢٠١٤ إلى الآتي:

بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر ٤٢,٧٪ لكلا الجنسين، وشكل هذا المعدل (٧٢,٤) للرجال مقابل (١٣,٥) للنساء.

أعلى معدل للنشاط الاقتصادي سجل في الفئة العمرية ٣٥ - ٤٤ حيث بلغ ٥٦,٩٪ تليها الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤ وبلغ هذا المعدل ٥٥,٧٪، وجاءت الفئة العمرية ٤٥ - ٥٤ في المرتبة الثالثة وبلغ معدل النشاط الاقتصادي لهذه الفئة ٥٢,٣٪.

أما معدل النشاط الاقتصادي للرجال يصل ذروته في الفئات العمرية (٣٥-٤٤) و(٢٥-٣٤) إذ بلغ معدل النشاط الاقتصادي لهذه الفئات ٩٥,٢٪ و٩٣,٣٪ على التوالي. وبالمقابل سجلت النساء أعلى معدل للنشاط الاقتصادي في الفئة العمرية ٣٥-٤٤ فبلغ ٢٠,٧٪ وجاءت الفئة العمرية ٤٥ - ٥٤ في المرتبة الثانية وبلغ معدل النشاط الاقتصادي ١٩,٢٪.

٤ - بلغ معدل النشاط الاقتصادي لفئة الشباب (١٥ - ٢٤) ٣٠,٣٪ لكلا الجنسين ٥٢,٤٪ للرجال و٦,٣٪ للنساء.

٥ - معدل النشاط الاقتصادي كان الأعلى بين حملة شهادة دبلوم معهد فبلغ ٧٧,٤٪ يليه حملة شهادة البكالوريوس بمعدل ٦١,٤٪. أما أقل معدل نشاط اقتصادي فكان بين الذين لا يحملون أي مؤهل علمي حيث بلغ ٢٤٪.

معدل النشاط الاقتصادي حسب المحافظات والجنس والبيئة العام ٢٠١٤

مستوى التفصيل	معدل النشاط الاقتصادي (%)		
	الرجل	المرأة	الإجمالي
المحافظة			
دهوك	67.6	12.8	39.8
السليمانية	74.5	19.9	46.8
أربيل	74.7	18.1	46.2
ديالى	67.6	11.7	39.0
بغداد	71.2	13.9	42.5
بابل	74.8	18.9	46.6
كربلاء	76.9	13.7	45.0
واسط	71.1	8.9	40.3
النجف	75.2	11.1	43.0
القاسية	72.8	18.6	45.2
المثنى	64.0	6.5	33.3
ذي قار	69.5	8.7	38.3
ميسان	70.9	7.0	37.7
البعرة	73.9	7.3	39.8
بغداد	71.2	13.9	42.5
إقليم كردستان	73.0	17.7	45.0
المحافظات الوسطى	73.0	13.3	42.9
المحافظات الجنوبية	71.2	9.3	39.3
البيئة			
حضر	71.8	13.9	43.0
ريف	72.8	11.2	41.9

المصدر: مسح الأسرة العام 2014

وتشير نتائج المسح أن محافظات إقليم كردستان سجلت أعلى معدل نشاط اقتصادي بلغ ٧٣,٤٥٪ منها للرجال و١٧,٧٪ للنساء. وكانت محافظة السليمانية الأعلى في معدل النشاط الاقتصادي سواء بين محافظات الإقليم أو باقي المحافظات الذي بلغ (٧٤,٥٪) ٤٦,٨٪ للرجال و١٩,٩٪ للنساء، ويعود ذلك إلى تمتع المنطقة بالأمن والاستقرار.

واحتلت المحافظات الوسطى المرتبة الثانية، فبلغ معدل النشاط الاقتصادي ٤٢,٩٪ (٧٣٪ للرجال و١٣,٣٪ للنساء)، تتصدر محافظة

العاطلين، وبلغ عدد التعيينات 759479 العام 2006. لذا نجد أن معدل البطالة انخفض إلى 17,5% حسب نتائج مسح البطالة لعام 2006، وكان المعدل للذكور 16,2% وللإناث 22,7%. أما على مستوى البيئة فبلغ هذا المعدل 22,9% في الحضر 19,7% للذكور، 37,4% للإناث وبلغ معدل البطالة في الريف 13,2% (15% للذكور، 8% للإناث). واستناداً إلى مسح البطالة والتشغيل العام 2008 فقد انخفض معدل البطالة إلى النصف تقريباً مقارنة بمعدل البطالة العام 2003 حيث بلغ 15,3% (14,3% للذكور، 19,6% للإناث) أما على مستوى البيئة بلغ معدل البطالة 15,2% في الحضر (13,7% للذكور و25% للإناث) وبلغ هذا المعدل في الريف 13,4% (15,2% للذكور و8,4% للإناث).

ومنذ العام 2008 والأعوام التي تلتها ونتيجة عجز الدولة عن معالجة ظاهرة البطالة، لجأت إلى الأسلوب التقليدي في استيعاب عدد من العاطلين عن طريق فتح باب التعيينات في الأجهزة الإدارية، حيث بدأت تخصص عدداً من الوظائف في الميزانيات السنوية. وقد تراوح عدد الوظائف ما بين 81 ألفاً - 194 ألفاً للسنوات 2004 - 2015 عدا سنة 2006. وكما هو مبين في الجدول أدناه:

عدد العاملين في الدولة للأعوام 2004 - 2015

السنة	عدد العاملين	التعيينات السنوية
2004	1047718	-
2005	1153126	105408
2006	1912605	759479
2007	2060280	147655
2008	2141432	81172
2009	2320247	178815
2010	2468522	148275
2011	2662608	194086
2012	2750322	87714
2013	2907778	157454
2015	3027069	110292

المصدر: تقارير الموازنة العامة /وزارة المالية

بابل هذه المحافظات في معدل النشاط الاقتصادي حيث بلغ 46,6% (74,8% للرجال و18,9% للنساء).

وتأتي محافظة بغداد في المرتبة الثالثة، فبلغ معدل النشاط الاقتصادي 42,5% (71,2% للرجال و13,9% للنساء). وسجلت المحافظات الجنوبية أدنى معدل نشاط اقتصادي حيث بلغ 39,3% (71,2% للرجال و9,3% للنساء). كما تشير نتائج المسح إلى أن معدل النشاط الاقتصادي في الحضر بلغ 43,0% (71,8% للرجال و13,9% للنساء). وبلغ هذا المعدل في الريف 41,9% (72,8% للرجال و11,2% للنساء).

٨ - معدل البطالة

معدلات البطالة (%) للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١٤

السنة	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2003	31.1	22.3	30	28.9	6.7	25.4	30.2	16	28.2
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15	26.8
2005	18.6	22.7	19.3	20.2	2.6	16.9	19.2	14.2	18
2006	19.7	37.4	22.9	15	8	13.2	16.2	22.7	17.5
2008	13.7	25	15.2	15.2	8.4	13.4	14.3	19.6	15.3
2012	10.6	28.2	13.3	8.4	8.5	8.4	9.9	22.6	11.9
2014	8.9	24.8	11.5	7.3	12.7	8.1	8.4	21.9	10.6

المصدر: مسوحات البطالة (2003 - 2008)، مسوحات الأسر 2012 و2014



لم تبرز في العراق ظاهرة البطالة بمعدلاتها المرتفعة في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي التي لم تتجاوز 5% حسب إحصاءات 1987، وذلك بسبب التعبئة العسكرية التي شملت معظم السكان النشطين اقتصادياً. إلا أن ظاهرة البطالة برزت بشكل مقلق بعد الاحتلال العام 2003، إذ عمدت سلطة الاحتلال إلى تسريح كل من الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، إضافة إلى العاملين في مصانع التصنيع العسكري. لذا نجد أن معدل البطالة بلغ 28,1% في العام 2003 حسب مسح التشغيل والبطالة الذي تم تنفيذه في العام نفسه، وبلغ معدل البطالة للذكور 30,2% و16% للإناث. أما على مستوى البيئة فبلغ معدل البطالة في الحضر 30% (31,1% للذكور و22,3% للإناث). أما في الريف فبلغ معدل البطالة 25,4% (28,9% للذكور و6,7% للإناث).

بدأت معدلات البطالة بالتراجع منذ العام 2005 عندما قامت الدولة بتشكيل وحدات من الجيش والشرطة حيث استوعبت عدداً كبيراً من

معدل البطالة لعام ٢٠١٤

واحتياجات سوق العمل. كما يشير الجدول إلى أن أدنى معدل للبطالة قد بلغ ٨,١٪ (٧,١٪ للذكور و١١,٧٪ للإناث) وكان بين الذين لا يحملون أي مؤهل تعليمي.

معدل البطالة حسب الجنس والمحافظات لعام ٢٠١٤

مستوى التفصيل	٢٠١٤	
	رجل	امراة
المحافظة		
دموك	7.4	14.8
نينوى	7.1	24.0
الموصلية	4.1	12.3
كركوك	3.1	2.2
اربيل	3.5	29.5
ديالى	3.2	46.1
الانبار	17.2	31.2
بغداد	10.9	24.4
بغداد	9.6	9.1
كربلاء	4.1	19.9
واسط	7.0	8.0
سلاح الدين	5.4	30.0
النجف	4.5	28.8
القادسية	9.9	24.9
العشي	7.4	14.2
ذي قار	14.6	35.2
ميسان	11.7	46.7
البصرة	12.0	14.5
البيلة		
حضر	8.9	24.8
ريف	7.3	12.7

المصدر: مسح الأسرة ٢٠١٤

وتشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق العام ٢٠١٤ إلى ما يأتي:

١ - أعلى معدل للبطالة سجل في محافظة الأنبار وبلغ ١٩,٦٪ (١٧,٢٪ للذكور و٣١,٢٪ للإناث)، ثم محافظة ذي قار حيث بلغ معدل البطالة فيها ١٧,٤٪ (١٤,٦٪ للذكور و٣٥,٢٪ للإناث)، ثم جاءت محافظة ميسان في المرتبة الثالثة فبلغ معدل البطالة فيها ١٦,٦٪ (١١,٧٪ للذكور و٤٦,٧٪ للإناث) وهو أعلى معدل بطالة للإناث في المحافظات كافة).

٢ - بلغ معدل البطالة في محافظة بغداد ١٣,٣٪ وهو أيضاً أعلى من المعدل العام (١٠,٩٪ للذكور و٢٤,٤٪ للإناث).

٣ - أدنى معدل للبطالة سجل في محافظة كركوك الذي بلغ ٢,٩٪ (٣,١٪ للذكور و٢,٢٪ للإناث).

٤ - كما يبدو أن هناك تبايناً في معدل البطالة عند المقارنة بين الحضر والريف، حيث سجل الحضر معدلاً للبطالة أعلى من الريف الذي بلغ ١١,٥٪ وهو أعلى من المعدل العام (٨,٩٪ للذكور و٢٤,٨٪ للإناث). وبلغ معدل البطالة في الريف ٨,١٪ وهو أقل من المعدل العام (٧,٣٪ للذكور و١٢,٧٪ للإناث).

٩ - بطالة الشباب

تمثل فئة الشباب ١٥ - ٢٤ سنة لبنات الاقتصاد والمجتمع، فهم المورد الأهم من موارد المجتمع البشرية، وأن ارتفاع نسبة الشباب

العمر (سنة)	معدل البطالة (%)	
	رجل	امراة
19 - 15	24.1	29.9
24 - 20	12.8	52.1
29 - 25	9.7	34.3
34 - 30	6.5	24.1
39 - 35	3.4	23.3
44 - 40	2.7	7.1
49 - 45	3.3	6.7
54 - 50	4.7	9.4
59 - 55	6.1	2.6
64 - 60	3.4	0.7
65 فأكثر	7.9	0.0
التحصيل التعليمي		
أمي	7.1	11.7
يقرأ أو يقرأ ويكتب	8.7	15.4
إبتدائية	8.8	28.1
متوسطة	9.6	24.6
إعدادية أو مهنية	6.3	27.9
دبلوم معهد	4.7	20.6
بكالوريوس فأعلى	11.4	25.4
أخرى	0.0	0.0
غير مبين	0.0	0.0
الإجمالي	8.4	21.9

المصدر: مسح الأسرة ٢٠١٤

تشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام ٢٠١٤ إلى ما يأتي:

بلغ معدل البطالة ١٠,٦٪ (الذكور ٨,٤٪ والإناث ٢١,٩٪) أعلى معدل للبطالة كان في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ حيث بلغ ٢٠٪ (١٧٪ للذكور و٢٨,٨٪ للإناث)، واتباع هذا المعدل بالارتفاع بالنسبة للإناث بلغ ٤٦,٨٪، بلغ معدل البطالة ١١,٧٪ للفئة العمرية ٢٥ - ٣٤ (٨,٢٪ للرجال و٢٩,٧٪ للإناث).

تراجعت معدلات البطالة للفئات العمرية ٣٥ - ٤٤ و٤٥ - ٥٤ و٥٥ - ٦٤ حيث بلغت ٥,٤٪ و٤,٦٪ على التوالي، وسجلت النساء أدنى معدل للبطالة الذي بلغ ١,٩٪ في الفئة العمرية ٥٥ - ٦٤.

أما حسب التحصيل التعليمي، فقد كان أعلى معدل بطالة بين الحاملين شهادة البكالوريوس وأعلى بلغ ١٥,٩٪ (١١,٤٪ للذكور و١١,٧٪ للإناث). وهذا يوضح عدم التنسيق بين سياسة القبول في الجامعات

في المجتمع له مردود إيجابي باعتباره قوة متاحة لرفد الاقتصاد بحاجته المتنامية إلى قوة العمل، وفي حالة عدم استثمار هذه القوة بشكل عقلاني فإنه سيشكل تحدياً للتنمية التي يطمح إليها المجتمع. وعليه فإن مشاركة الشباب تعد فرصة استثمارية في عملية التنمية. لذا تسعى المجتمعات الناهضة إلى تعزيز قدرات الشباب لإشباع حاجاتهم المعيشية لضمان استدامة دورهم التنموي.

حجم الشباب حسب البيئة والجنس للأعوام

السنة	الجنس	التعداد		ريف		حضر	
		حجم الشباب	حجم السكان	نسبة الشباب إلى السكان (%)	حجم الشباب	حجم السكان	نسبة الشباب إلى السكان (%)
2008	ذكور	2046	10242	19.98	5730	35.71	1062
	إناث	1979	10050	19.69	5681	34.84	1029
	مجموع	4025	20292	19.84	11411	35.27	2091
2014	ذكور	2644	12762	20.72	7613	34.73	1128
	إناث	2502	12321	20.31	7417	33.73	1041
	مجموع	5146	25083	20.52	15030	34.24	2169

السنة	الجنس	حجم الشباب		نسبة الشباب إلى السكان (%)	حجم السكان في سن العمل	نسبة الشباب إلى السكان في سن العمل (%)
		حجم الشباب	حجم السكان			
2008	ذكور	3108	15394	20.19	8274	37.56
	إناث	3008	15184	19.81	8298	36.25
	مجموع	6116	30578	20.00	16572	36.90
2014	ذكور	3772	18319	20.59	10532	35.81
	إناث	3543	17685	20.03	10297	34.40
	مجموع	7315	36004	20.32	20829	35.12

تشير البيانات الإحصائية من خلال الجدول أعلاه إلى الآتي:

شكلت نسبة الشباب ٢٠٪ من مجموع السكان العام ٢٠٠٨ (الذكور ٢٠,٢٪ والإناث ١٩,٨٪).

شكلت نسبة الشباب ٣٦,٩٪ من حجم السكان في سن العمل (الذكور ٣٧,٦٪ والإناث ٣٦,٣٪) للعام نفسه.

أما على مستوى البيئة، فقد بلغت نسبة الشباب في الحضر ١٩,٨٪ من مجموع السكان (للذكور ٢٠٪ والإناث ١٩,٧٪).

وشكلت مساهمتهم في حجم السكان في سن العمل ٣٥,٣٪ (٣٥,١٪ للذكور و٣٤,٨٪ للإناث).

بلغت نسبة الشباب في الريف ٢٠,٣٪ من حجم السكان (٢٠,٦٪ للذكور و٢٠٪ للإناث). وشكلت مساهمتهم في حجم السكان في سن العمل ٤٠,٥٪ (٤١,٨٪ للذكور و٣٩,٣٪ للإناث) العام ٢٠٠٨.

بلغت نسبة الشباب ٢٠,٣٪ من حجم السكان (٢٠,٦٪ للذكور و٢٠,٥٪ للإناث). وشكلت مساهمتهم في حجم السكان في سن العمل ٣٥,١٪ (٣٥,٨٪ للذكور و٣٤,٤٪ للإناث) وذلك العام ٢٠١٤.

أما على مستوى البيئة للعام نفسه، فقد بلغت نسبة الشباب في الحضر ٢٠,٥٪ من حجم السكان (٢٠,٧٪ للذكور و٢٠,٣٪ للإناث)، وبلغت مساهمتهم في حجم السكان في سن العمل ٣٤,٢٪ (٣٤,٧٪ للذكور و٣٣,٧٪ للإناث).

بلغت نسبة الشباب في الريف ١٩,٩٪ من حجم السكان (٢٠,٢٪ للذكور و١٩,٤٪ للإناث)، وبلغت نسبة مساهمتهم في حجم السكان في سن العمل ٣٧,٤٪ (٣٨,٦٪ للذكور و٣٦,٢٪ للإناث).

معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لفئة

السنة	معدل النشاط الاقتصادي (%)		معدل البطالة (%)	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2008	57.0	14.6	37.0	29.7
2012	56.1	7.2	32.2	43.8
2014	52.4	6.3	30.3	46.8



ومن ملاحظة الشكل أعلاه نجد الآتي:

أظهرت المسوحات أن هناك انخفاضاً في معدل النشاط

الاقتصادي لفئة الشباب وهي أقل من المعدل العام حيث بلغت

٣٢,٢٪ العام ٢٠١٢ و٣٠,٣٪ العام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث بلغت النسبة ٣٧,٠٪.

يبدو التباين واضحاً بين معدل النشاط الاقتصادي لكل من الذكور

والإناث حيث بلغ للذكور ٥٧,٠٪ مقابل ١٤,٦٪ للإناث العام ٢٠٠٨ وفي العام ٢٠١٢ بلغ معدل النشاط الاقتصادي للذكور ٥٦,١٪ والإناث ٧,٢٪

وبلغ هذا المعدل ٥٢,٤٪ للذكور و٦,٣٪ للإناث وذلك العام ٢٠١٤.

بلغ معدل البطالة لفئة الشباب ٣٠٪ و٢١,٨٪ و٢٠,٠٪ للأعوام ٢٠٠٨

و٢٠١٢ و٢٠١٤ على التوالي وهي عموماً أعلى من المعدل العام.

تميز معدل البطالة للذكور الشباب بالانخفاض حيث انخفض من

نسبة العاملين من الأطفال بعمر ٦ - ١٤ سنة / حسب المحافظات العام ٢٠١٢

المحافظة	حضر			ريف			الإجمالي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
دهوك	2.1	0.2	1.2	3.6	0.4	2	2.5	0.2	1.4
نينوى	9.2	-	1.4	2.2	0.8	1.6	2.6	0.3	1.5
السليمانية	2.4	-	1.2	7.8	2.6	5.1	3.4	0.6	2
كركوك	3.1	-	0.6	13.7	12.3	13	6.2	4.8	5.5
أربيل	0.8	0.2	0.6	4.1	0.2	2.4	1.5	0.2	1
ديالى	2	0.4	1.2	1.1	0.1	0.6	1.5	0.2	0.9
الأنبار	1.1	-	0.6	3.1	0.2	1.7	2.2	0.1	1.2
بغداد	2.4	-	1.2	6.9	4.3	5.8	3.1	0.6	1.9
بابل	3.2	--	1.2	12.5	9.9	11.2	8.2	5.9	7.1
كربلاء	0.3	-	0.2	3.2	0.3	1.6	1.3	0.1	0.7
واسط	3.2	0.2	1.8	4.1	2.6	3.3	3.6	1.5	2.6
مدائن	0.7	0.1	0.4	3.6	1.6	2.7	2.5	0.9	1.7
النجف	3	-	1.5	2.6	0.3	1.4	2.9	0.1	1.5
القادسية	0.4	-	0.2	5.3	2.6	4	2.7	1.2	2
المثنى	1	-	0.5	2.5	1.4	1.9	1.9	0.9	1.4
ذي قار	0.3	-	0.1	0.7	0.2	0.5	0.5	0.1	0.3
ميسان	3.7	0.1	1.4	10.7	4.1	7.3	5.6	1.5	3.5
البصرة	1.8	-	0.9	2.5	1.5	2	1.9	0.4	1.2

المصدر: مسح الأسرة العام ٢٠١٢

أما على مستوى المحافظات فيشير الجدول أعلاه إلى ما يأتي:

تتصدر محافظة بابل المحافظات الأخرى في نسب عمالة الأطفال حيث بلغت هذه النسب ٧,١٪ (٨,٢٪ للذكور و ٥,٩٪ للإناث). ويحتل ريف بابل أعلى النسب على مستوى المحافظة التي بلغت ١١,٢٪ (١٢,٥٪ للذكور و ٩,٩٪ للإناث). وما يستعري الانتباه أن إناث الحضر في بابل لم تسجل أي نسبة في عمالة الأطفال.

جاءت محافظة كركوك في المرتبة الثانية في نسب عمالة الأطفال حيث بلغت ٥,٥٪ (٦,٢٪ للذكور و ٤,٨٪ للإناث). واتسم ريف كركوك بأعلى النسب في عمالة الأطفال على مستوى كل المحافظات وبلغت هذه النسبة ١٣٪ (١٣,٧٪ للذكور و ١٢,٣٪ للإناث). وبالمقابل فإن حضر كركوك سجل نسباً متدنية بلغت ٠,٦٪ (١,٣٪ للذكور و لا شيء للإناث). احتلت محافظة ميسان المرتبة الثالثة فبلغت نسبة العاملين من الأطفال ٣,٥٪ (٥,٦٪ للذكور و ١,٥٪ للإناث). وعلى مستوى البيئة بلغت نسبة الأطفال العاملين في الريف ٧,٣٪ (١٠,٧٪ للذكور و ٤,٧٪ للإناث). وكانت هذه النسبة في الحضر ١,٤٪ (٣,٧٪ للذكور و ١,١٪ للإناث).

٣٠,٠٪ العام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٢٪ العام ٢٠١٢ وإلى ١٧,٠٪ العام ٢٠١٤. اتسمت معدلات البطالة للإناث الشباب بالارتفاع، فقد بلغت ٢٩,٧٪ العام ٢٠٠٨ و ٤٣,٨٪ العام ٢٠١٢ و ٤٦,٨٪ العام ٢٠١٤.

١- عمالة الأطفال

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الخطرة التي يجب الوقوف على أسبابها والعمل على اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها لأن عمل الأطفال يؤثر سلباً على مستقبلهم ويحرمهم من أهم حق من حقوقهم وهو حق التعليم. ومن ناحية أخرى يشكل الأطفال قوى عاملة منافسة للبالغين لقبولهم بأجور متدنية وظروف عمل غير لائقة.

نسبة العاملين من الأطفال بعمر ٦ - ١٤ (٪)

العمر	حضر		ريف		حضر وريف	
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
7 - 6	-	-	-	0.8	0.8	0.6
9 - 8	2	0.1	0.1	1.6	1.1	1.4
10	0.1	-	0.1	3.6	1.4	2.5
11	1.3	-	0.7	5.2	2.8	4
12	3.6	0.1	1.9	7.5	4.7	6.1
13	5	0.2	2.6	9.9	6.2	8
14	8.1	0.2	4.4	14.6	7.5	11.3

المصدر: مسح الأسرة العام ٢٠١٢

تشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق العام ٢٠١٢ إلى أن أعلى نسبة في عمالة الأطفال كانت في العمر ١٤ سنة التي بلغت ٦,٩٪ لكلا الجنسين وفي كل من الحضر والريف، اتسمت عمالة الذكور بالارتفاع فبلغت ١٠,٥٪ من مجموع عدد الأطفال في هذا العمر مقابل ٢,٨٪ للإناث.

وجاءت نسبة عمالة الأطفال في العمر ١٣ سنة في المرتبة الثانية حيث بلغت ٤,٥٪، وشكلت نسبة عمالة الأطفال الذكور ٦,٨٪ مقابل ٢,٤٪ للإناث.

واحتلت نسبة عمالة الأطفال بسن ١٢ سنة المرتبة الثالثة فبلغت ٣,٤٪ من مجموع الأطفال في هذا العمر، شكل الذكور ٥٪ والإناث ١,٧٪. ويبدو الاختلاف واضحاً بين نسب عمالة الأطفال بين الحضر والريف، ففي العمر ١٤ سنة بلغت هذه النسبة في الحضر ٤,٤٪ شكل الذكور ٨,١٪ مقابل ٠,٢٪ للإناث، وبالمقابل بلغت هذه النسبة في الريف ١١,٣٪ شكل الذكور ١٤,٦٪ والإناث ٧,٥٪ من مجموع عدد الأطفال في هذا العمر.

بلغت نسبة عمالة الأطفال بعمر ١٣ سنة في الحضر ٢,٦٪ وكانت نسبة الذكور ٥٪ والإناث ٠,٢٪ من مجموع عدد الأطفال في هذا العمر. وبلغت نسبة عمالة الأطفال في الريف ٨٪ شكل الذكور ٩,٩٪ وشكل الإناث ٦,٢٪.

II - العمالة الناقصة

يقصد بالعمالة الناقصة الظاهرة هي معدل عمالة الأفراد الذين يؤدون عملاً مدفوع الأجر أو الذين يعملون لحسابهم الخاص، سواء كانوا موجودين في العمل أو متغيبين عنه، والذين يشتغلون ساعات عمل يومي تقل عن معدلات الاشتغال العادية (30) ساعة أسبوعياً أو الأفراد الذين يعملون ولكنهم يتقاضون دخلاً لا تتناسب مع مستوى العمل أو الجهد المبذول أو الأفراد الذين يعملون بأعمال لا تتناسب مع مؤهلهم العلمي أو التقني.

معدل العمالة الناقصة لعامي 2012 و 2014

العمالة الناقصة حسب المحافظات %		
المحافظة	2012	2014
دهوك	26.3	33.4
نينوى	22.6	16.7
السليمانية	36.6	30.8
كركوك	17.4	42.4
أربيل	31.4	37.3
ديالى	23.5	28.9
الأنبار	17	33.1
بغداد	22.1	21.4
بابل	24.4	45.7
كربلاء	25.4	17.9
واسط	22	28
صلاح الدين	26.9	41.9
النجف	27.1	22.4
القادسية	25.6	41.8
المثنى	27.7	24.1
ذي قار	53.3	36.6
ميسان	23.9	20.1
البصرة	20.8	17.1
الإجمالي	25.1	28.8

المصدر: مسوح الأسر عامي 2012 و 2014

تشير نتائج مسوح الأسرة لعامي 2012 و 2014 إلى الآتي:

- أعلى معدل للعمالة الناقصة في العام 2012 سجل في محافظة ذي قار حيث بلغ 53,3% والسليمانية 37,1% وأربيل 31,4%. أدنى معدل للعمالة الناقصة سجل في محافظة الأنبار حيث بلغ 17%

وكركوك 17,4% للعام نفسه.

- وفي العام 2014 تم تسجيل أعلى معدل للعمالة الناقصة في محافظة بابل تلتها محافظة كركوك بمعدل 42,4% وصلاح الدين 41,9%.

- أدنى معدل للعمالة الناقصة سجل في محافظة نينوى حيث بلغ 16,7% ثم البصرة بمعدل 17,1% وكربلاء بمعدل 17,9%.

العمالة الناقصة حسب البيئة %

البيئة	2012	2014
حضر	25.7	23.2
ريف	23.4	44
الإجمالي	25.1	28.8

المصدر: مسوح الأسر

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل العمالة الناقصة في الحضر

انخفضت في العام 2014 إلى 23,2% مقارنة بعام 2012 حيث كان هذا المعدل 25,7%.

وعلى العكس من ذلك، فإن معدل العمالة الناقصة في الريف ارتفعت بشكل كبير فبلغت 44% مقارنة بعام 2012 حيث كان المعدل 23,4%.

II - الهجرة

الهجرة الخارجية:

لم يعرف العراقيون الهجرة إلى الخارج في سابق الأيام، بل عرفوا المهاجرين إلى عراقهم من أرض الجزيرة والخليج ومصر والمغرب العربي.

تعتبر هجرة العراقيين إلى الخارج حديثة العهد بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي وبشكل محدود، حيث لجأ عدد من العراقيين إلى الدول الأوروبية مثل المملكة المتحدة والسويد وهولندا والدنمارك... الخ حيث استقبلت هذه الدول العراقيين كلاجئ إنساني أو سياسي. إلا أن هذه الظاهرة اتسعت بشكل كبير خصوصاً بعد أحداث 2003 والسنوات اللاحقة بسبب سوء الأوضاع الأمنية الذي استهدف العراقيين كافة وخصوصاً العقول والكفاءات من علماء وأطباء وأساتذة في الجامعات وذوي الخبرة والاختصاص كافة، لجأ العديد منهم إلى سوريا (قبل أحداث سوريا) و إلى الأردن ومصر.

لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد العراقيين المهاجرين إلى الخارج، إلا أن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن عددهم يفوق المليون مهاجر، كما تؤكد رئيسة البعثة الأوروبية لشؤون اللاجئين إيلي ستون أن العراق يوضع على رأس الدول التي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن سكان الريف كان يشكل 7٤٪ من مجموع السكان عام ١٩٤٧، انخفضت هذه النسبة إلى أكثر من النصف حالياً ذلك لأن جميع خطط التنمية الاقتصادية لم تأخذ بالاعتبار تنمية الريف، وقد اثبتت المسوحات الإحصائية أن عامل الهجرة الداخلية ساهم بواقع ٤٥٪ في نمو سكان الحضر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠، وقد انخفض إسهامها إلى ٢٩٪ خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٧. نتيجة لسياسات الدولة حينذاك والهادفة إلى الحد من هجرة سكان الريف، إذ اعتمدت لهذا الغرض وسائل اقتصادية واجتماعية وقانونية عديدة، أدت إلى هجرة معاكسة ولو كانت محدودة. ففي ظل العقوبات الاقتصادية في عقد التسعينيات اتبعت الدولة سياسة الاعتماد على الذات في توفير الأمن الغذائي، فعمدت إلى تشجيع المزارعين عن طريق تحديد أسعار مجزية للسلع الزراعية بالإضافة إلى تقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة... الخ كذلك كان هناك عامل آخر أدى إلى الهجرة المعاكسة وهو الانخفاض الحاد في مستويات الأجور في القطاعات كافة ولا سيما القطاع الحكومي نتيجة المعدلات العالية للتضخم. آنذاك، ارتفع سكان الريف إلى ٣٣,٥٪ العام ١٩٩٧ مقابل ٢٩,٨٪ العام ١٩٨٧. وبعد العام ٢٠٠٣ ارتفعت نسبة سكان الريف إلى ٣٣,٦٪ العام ٢٠٠٨. وكان لمظاهر العنف التي انتشرت في المحافظات ومراكزها وحركة التهجير القسري في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ دور كبير في زيادة نسبة سكان الريف.

وبعد استقرار الأمن في العام ٢٠٠٩ أشارت نتائج عملية الحصر والترقيم إلى أن نسبة سكان الريف بلغت ٣١٪ من مجموع سكان العراق. إن الهجرة من الريف إلى الحضر ولدت ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وبيئية ونقصاً في الخدمات في مناطق التركيز هذه من جهة، ومن جهة أخرى أفقدت المناطق المهاجر منها من مواردها البشرية.

النزوح الداخلي

تعرض العراق بعد الغزو الأمريكي - البريطاني العام ٢٠٠٣ إلى الكثير من التحديات والمخاطر التي أثرت وبشكل كبير على مجمل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولعل أبرزها مشكلة الهجرة الجماعية إلى الخارج بالإضافة إلى مشكلة النزوح الداخلي. إن مشكلة النزوح الداخلي قد اشتدت حدتها في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بسبب العنف الطائفي. وقد عادت هذه الظاهرة وبشكل أكبر بعد حزيران ٢٠١٤ نتيجة احتلال ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية لعدد من المحافظات (نينوى، الأنبار، صلاح الدين، أجزاء من كركوك، أجزاء من ديالى) إذ فر عدد كبير من سكان هذه المحافظات باتجاه إقليم كردستان والمحافظات الوسطى والجنوبية، منهم من سكن المخيمات ومنهم من سكن دور العبادة ومنهم من سكن العراء، بلغ عددهم وفقاً للتقديرات الرسمية أكثر من ثلاثة ملايين نازح.

وقد تم تنفيذ مسح أطلق عليه (المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤) من قبل وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة الهجرة

يطلب مواطنيها حق اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي، إذ تشكل طلبات اللجوء العراقية أكثر من ٢٥٪ من المجموع الكلي لطلبات اللجوء. تعتبر الهجرة إلى الخارج ظاهرة خطيرة حلت بالعراق كانت موجودة بشكل محدود إلا أنها اليوم باتت مشكلة مثيرة للقلق والخوف بسبب تزايد أعدادها وأشكالها وتداعياتها، وأصبحت تشكل خطراً يهدد الوجود السكاني في العراق.

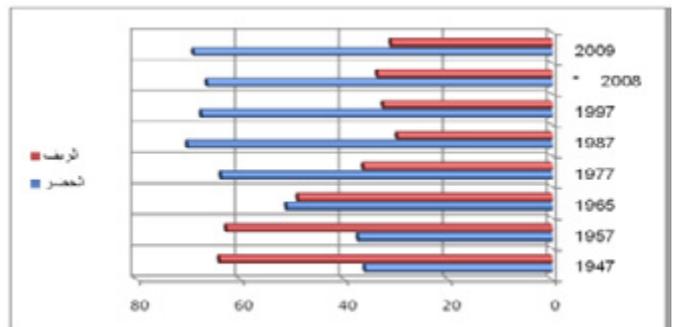
الهجرة الداخلية: الهجرة من الريف إلى الحضر

بدأت الهجرة من الريف إلى الحضر منذ خمسينيات القرن الماضي، ويشير الجدول أدناه إلى نسب كل من سكان الحضر وسكان الريف خلال الستين سنة الأخيرة اعتماداً على نتائج التعدادات العامة للسكان عدا سنة ٢٠٠٩ فهي تعتمد على نتائج الحصر والترقيم الذي نفذ في تلك السنة.

توزيع السكان بين الحضر والريف

السنة	سكان الحضر	سكان الريف
1947	36.0	64.0
1957	37.3	62.7
1965	51.1	48.9
1977	63.7	36.3
1987	70.2	29.8
1997	67.5	32.5
2008 *	66.4	33.6
2009	69.0	31.0

الإسقاطات السكانية



والمهجرين، شمل المسح الافواج الأولى من النازحين بواقع ١٥٠٢٩٦ أسرة أمكن الوصول إليها، بمعنى أن المسح لم يشمل كل النازحين في تلك الفترة لأن النسبة الأكبر تتواجد في محافظات إقليم كردستان التي لم تكن من المحافظات التي شملها المسح. والخارطة أدناه تبين أعداد الأسر النازحة من نينوى والأنبار وصلح الدين باتجاه المحافظات الوسطى والجنوبية.

خارطة رقم (٢): أعداد الأسر النازحة حسب المحافظات المشمولة بالمسح



جدول رقم (١٧) عدد الأسر النازحة حسب المحافظات.

المحافظة التي نزحوا إليها	عدد الأسر
كركوك	54060
ديالى	25640
بغداد	29323
بابل	8544
كربلاء	11033
واسط	3409
النجف	10436
القاسمية	2725
المثنى	1010
ذي قار	1445
ميسان	1070
البصرة	1601
المجموع	150296

المصدر: مسح النازحين العام ٢٠١٤

يشير الجدول أعلاه إلى أن أكثر من ثلث النازحين اتجه إلى محافظة كركوك، و ٢٠٪ منهم في محافظة بغداد و ١٧٪ منهم في ديالى، و ٧٪ في كل من محافظة النجف وكربلاء و ٦٪ في محافظة بابل والباقي ٧٪ توزع على المحافظات الأخرى. في العام ٢٠١٦ بدأ العمل على تحرير المحافظات المحتلة وقد رافق عملية التحرير هذه نزوح أعداد كبيرة أخرى خوفاً من تداعيات العمليات العسكرية، وسيتم إعادة النازحين إلى مناطقهم التي نزحوا منها بعد تحريرها وحتى قبل إعادة إعمارها وذلك بسبب الظروف القاسية التي تعرضوا لها.

الهجرة بين المدن

أما الهجرة الاعتيادية بين المدن فكما هو معلوم فإن هناك مدناً جاذبة للسكان وهناك مدناً طاردة للسكان، كما هو مبين من خلال نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لعام ٢٠١٣. عند استقراء بيانات صافي الهجرة حسب طريقة محل الميلاد بينت نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات أن محافظات دهوك والسليمانية وأربيل وبابل وكربلاء وصلاح الدين والنجف والبصرة هي محافظات جاذبة للسكان بنسب متفاوتة حيث تبين النتائج أن محافظة دهوك هي من أكثر المحافظات الجاذبة للسكان تليها محافظة كربلاء، أما المحافظات الأخرى فإنها طاردة للسكان إذ تعتبر محافظة ميسان من أكثر المحافظات الطاردة للسكان تليها محافظة نينوى كما في شكل رقم (٦).

شكل رقم (٦):



في حين أظهرت نتائج صافي الهجرة حسب طريقة محل الإقامة السابق لمحل الإقامة الحالي أن محافظات دهوك والسليمانية وكركوك وأربيل وبابل وكربلاء وصلاح الدين والنجف والمثنى والبصرة هي محافظات جاذبة للسكان بنسب متفاوتة. وتشير النتائج أيضاً إلى أن محافظة دهوك هي من أكثر المحافظات الجاذبة للسكان تليها محافظة صلاح الدين. تعد المحافظات الأخرى طاردة للسكان وتعتبر محافظة ذي قار من أكثر المحافظات الطاردة للسكان تليها محافظة نينوى. يعزى ذلك إلى الوضع الأمني والاقتصادي في محافظات

ويمكن أن نلخص واقع الاقتصاد العراقي بالآتي:

- ريعية الاقتصاد العراقي، إذ تشير مؤشرات الحسابات القومية لعام ٢٠١٣ أن قطاع النفط الخام يساهم بنسبة ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
 - تساهم إيرادات النفط الخام في تمويل الموازنة بنسبة ٩١,٤٪ من مجموع الإيرادات.
 - تشكل الصادرات النفطية بنسبة ٩٩,٥٪ من مجموع الصادرات.
 - ضعف مساهمة الأنشطة السلعية عدا النفط الخام في توليد الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت ١٦,٥٪ من الناتج حيث ساهمت الزراعة بنسبة لا تتعدى ٥٪ من الناتج. وتشير البيانات التاريخية أن قطاع الزراعة كان يساهم بنسب تتراوح بين ١٧٪ - ١٨٪ من الناتج في ستينيات القرن الماضي وبنسبة ١٤٪ من الناتج العام ١٩٨٨، أما قطاع الصناعة التحويلية فهو الأخر تراجعت أهميته النسبية في توليد الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت ٢,٣٪ العام ٢٠١٣ بعد أن ساهم بنسبة ١٢,٨٪ من الناتج العام ١٩٨٨. ونتيجة لما ورد فإن الاقتصاد العراقي بدأ يعتمد على الاستيرادات بشكل كبير وغير مسبوق وذلك لسد حاجة السوق المحلية من كافة أنواع السلع (سلع استهلاكية، سلع وسيطة، سلع رأسمالية).
 - الدور المحدود لمساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتلبية السوق المحلية من السلع حيث بلغت نسبة مساهمته ما يقارب ٣٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠١٣.
 - بلغ معدل التضخم (١,٤) في العام ٢٠١٥.
 - بلغ معدل البطالة ١٠,٦٪ العام ٢٠١٤.
 - بلغ معدل الفقر (٢٣٪) العام ٢٠١٤ أي أن ربع السكان يعاني من الفقر في بلد يمتلك ثالث احتياطي من النفط الخام في العالم بالإضافة إلى امتلاكه موارد طبيعية أخرى.
- جدول رقم (١٨):

الإقليم والمحافظات الجنوبية بالدرجة الأساس، فضلاً عما يميز محافظات الوسط مثل كربلاء والنجف من مركز المراكز الدينية التي يقصدها الكثيرون. أما ما يخص كل من محافظة ذي قار ومحافظة نينوى الطاردين فهما من المحافظات الفقيرة التي تعاني من تدني مستواها الاقتصادي الأمر الذي قد يفسر وقوعها ضمن الفئة الطاردة كما مبين في الشكل (٧).

شكل رقم (٧):

شكل (٧) معدلات صافي الهجرة بين المحافظات حسب طريقة محل الميلاد



أشارت نتائج المسح إلى أن السكان الذين استمرت إقامتهم في محل إقامتهم الحالي (لـ ١٠ سنوات فأكثر) يشكلون الفئة الأعلى، إذ بلغت نسبتهم ٦٠٪ من مجموع السكان المقيمين، يليهم السكان الذين كانت مدة إقامتهم (٦ - ١٠ سنوات) وبنسبة ٢١,٣٪، في حين ظهرت أقل نسبة للسكان الذين بلغت مدة إقامتهم في محل إقامتهم الحالي أقل من سنة، بواقع ٣,١٪ من مجموع السكان المقيمين.

ثانياً - المؤشرات الاقتصادية

١ - ملامح الاقتصاد العراقي

شهد الاقتصاد العراقي خلال العقود الأربعة الماضية تغييرات واضحة في مؤشرات الاقتصاد الكلي كمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، تكوين رأس المال الثابت، الاستهلاك..... الخ وقد تراوحت هذه التغييرات بين الزيادة والنقصان. ويعد هذا أمراً بديهياً لما تعرض له العراق من أحداث سياسية تمثلت في حروب الخليج الثلاث الأولى والثانية والثالثة وأحداث اقتصادية تمثلت في تأمين النفط العراقي العام ١٩٧٢ والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بقرارات أممية خلال تسعينيات القرن الماضي، كل هذه الأحداث كانت لها آثار على الاقتصاد العراقي منها الإيجابية مثل تأمين النفط العراقي الذي ساهم في زيادة موارد الدولة، وقد ساعد هذا في انتعاش الاقتصاد وزيادة معدلات نموه على صعيد الأنشطة الاقتصادية كافة والذي استلزم زيادة التشغيل، ومن ثم انعكاسه على رفع مستوى معيشة ورفاهية الفرد العراقي. أما السلبية منها، فإن آثارها استمرت منذ عقد الثمانينيات حتى الآن والتي تميزت في حالة عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

جدول رقم (١٨):

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية والقطاعات (العام والخاص) بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٣ (بليون دينار عراقي)

الأنشطة الاقتصادية	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	25	12620	12645
صيد الأسماك	--	400	400
التعدين والمقالع	125684	761	126445
نقل خام	125574	-	125574
أنواع أخرى من التعدين	110	761	871
المصنعة التحويلية	2714	3572	6286
الكهرباء والماء	4078	828	4904
البناء والتشييد	266	19938	20202
تجارة المفرد والجملة وإصلاح المركبات	3777	14505	18282
الفنادق والمطاعم	18	2232	2250
النقل والتخزين والاتصالات	1186	16902	18088
الوساطة المالية	3745	1174	4919
الأنشطة العقارية والإجارية	-	16341	16341
الإدارة العامة والدفاع والامن الاجتماعي الإلزامي	23839	-	23839
التعليم	9462	706	10168
الصحة والعمل الاجتماعي	2716	3377	6093
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	1725	2066	3791
الأمر التي تعين أفراد للأعمال المنزلية	-	91	91
المجموع	179236	95509	274745

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية

تشير مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يأتي:

- ساهمت الأنشطة السلعية بنسبة ٦٢,٢٪ في توليد الناتج واحتل نشاط النفط الخام الصادرة من مجموع الأنشطة السلعية حيث ساهم بنسبة ٧٣,٥٪ من مجموع هذه الأنشطة وبنسبة ٤٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبعبارة أخرى فإن نصف الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن نفط خام، ما يعكس أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد على النفط الخام، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا النشاط يعتمد على كثافة رأس المال ولا يستوعب إلا ١٪ من القوى العاملة، احتل نشاط التشييد المرتبة الثانية ساهم بنسبة ١١,٨٪ من مجموع الأنشطة السلعية وبنسبة ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما نشاط الزراعة فقد ساهم بنسبة ٧,٦٪ من مجموع الأنشطة السلعية وبنسبة ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ساهم نشاط الصناعة التحويلية بنسبة ٣,٧٪ من مجموع الأنشطة السلعية وبنسبة ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ساهمت الأنشطة التوزيعية بنسبة ١٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ساهمت الأنشطة الخدمية بنسبة ٢١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت مساهمة القطاع العام ٦٥,٢٪ من مجموع الناتج وساهم نشاط

النفط بنسبة ٧٠٪ من مجموع الناتج في القطاع العام. بلغت مساهمة القطاع الخاص ٣٤,٨٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، واحتل نشاط التشييد المرتبة الأولى حيث شكلت نسبة مساهمته ٢٠,٩٪ من ناتج القطاع الخاص. واحتل نشاط النقل والاتصالات المرتبة الثانية وبلغت نسبة مساهمته ١٧,٧٪ من ناتج القطاع الخاص.

- أما من ناحية التوزيع الوظيفي للناتج المحلي الإجمالي فقد ساهمت تعويضات المشتغلين بنسبة ٢٥,٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي وان أكثر من نصف هذه التعويضات أي ما يعادل ٥١,٩٪ تدفع للعاملين في نشاط الحكومة العامة.

القطاع الخاص بعد العام ٢٠٠٣

تعرض القطاع الخاص إلى انتكاسة جديدة بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة توقف المشروعات الصناعية إما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الإنتاج أو انعدام الطلب على منتجاته بفعل اغراق السوق بالسلع المستوردة. وما عزز من مرارة هذه الانتكاسة انعدام الأمن والاستقرار واستهداف عوائل الرأسماليين أدت الى هجرتهم إلى دول الجوار بحثاً عن الأمان والاستقرار وإيجاد بيئة ملائمة لاستثماراتهم في تلك الدول.

وإزاء هذا ولكي يأخذ القطاع الخاص دوره الفاعل في عملية التنمية وإعادة الإعمار بادرت الدولة إلى تبني استراتيجية كان الهدف منها جعل القطاع الخاص الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمساهم في تمويل التنمية من خلال عدة وسائل وإجراءات اتخذتها لتحقيق هذه الأهداف من بينها برامج للإصلاح الاقتصادي وخصخصة المنشآت وإعادة هيكلتها.... الخ.

بدأت مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي تتزايد مقارنة بعام ٢٠٠٢، إذ بلغت ٣٤,٦٪ العام ٢٠١٠ وارتفعت إلى ٣٤,٨٪ العام ٢٠١٣ وإلى ٣٦,٦٪ العام ٢٠١٤. علماً بأن القطاع الخاص يتضمن القطاع المنظم والقطاع غير المنظم. ويجب أن ننوه في هذا المجال بأن الإنتاج غير المشروع (تهريب الآثار، تهريب المخدرات، تهريب النفط.... الخ من العمليات غير المشروعة) غير مشمولة أصلاً في حسابات الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم في حسابات ناتج القطاع الخاص.

أما من حيث المراجع العلمية التي اعتمدت بالاحتساب فهي:

- نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وتعديلاته.
- قياس الاقتصاد غير المنظم (القطاع غير المنظم والعمل غير المنظم) ورقة عمل رقم ٥٣ / إعداد رالف هوسماتز/مكتب العمل الدولي/جنيف.
- المشروعات غير المنظمة/قطب سالم الذي لخص فيها معايير القطاع غير المنظم في نظام الحسابات القومية ومنظمة العمل الدولية (المؤتمر الخامس عشر لإحصاءات العمل).
- كما نعلم أن القطاع غير المنظم له أهمية خاصة في الدول النامية

المصدر: الجدول تم إعداده من قبل الباحث

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج الآتي:

- ساهم القطاع غير المنظم بنسبة ١٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠١٣.
- إذا تم استبعاد نشاط النفط الخام من الناتج المحلي الإجمالي فإن القطاع غير المنظم يساهم بنسبة ٣٥,٧٪ من الناتج عدا النفط الخام.
- يساهم القطاع غير المنظم بنسبة ٥٥,٨٪ من ناتج القطاع الخاص. وبعبارة أخرى فإن القطاع غير المنظم يشكل أكثر من نصف ناتج القطاع الخاص.

٣ - العمل غير المهيكل (غير المنظم)

جدول رقم (٢٠): العمل غير المهيكل حسب الفئات العمرية

العمر	العمل غير المهيكل العام 2007 %	العمل غير المهيكل العام 2012 %
19 - 15	94	95.7
24 - 20	72.7	79.7
29 - 25	57.3	55.3
34 - 30	50.0	47.1
39 - 35	45.1	44.2
44 - 40	45.8	41.0
49 - 45	34.3	36.5
54 - 50	30.4	29.4
59 - 55	30.7	31.3
64 - 60	29.7	29.4
65 فأكثر	33.7	68.0
الإجمالي	54.4	53.7

المصدر: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢

نستنتج من الجدول أعلاه ما يأتي:

- بلغت نسبة العمل غير المهيكل ٥٤,٤٪ العام ٢٠٠٧ وانخفضت إلى ٥٣,٧٪ العام ٢٠١٢.
- تميزت الفئات العمرية الثلاث الأولى فئة الشباب بارتفاع نسب العمل غير المهيكل بصوفها وخاصة الفئة الأولى إذ بلغت ٩٥,٧٪ والثانية بلغت ٧٩,٧٪ والثالثة ٥٥,٣٪ العام ٢٠١٢.
- بدأت هذه النسب بالتناقص عند الفئات الثلاث اللاحقة تراوحت ما بين ٤١٪ - ٤٧٪.
- أقل نسبة للعمل غير المهيكل وكانت ٢٩,٤٪ سجلت في الفئتين العمريتين (٥٠ - ٥٤) و (٦٠ - ٦٤).

التي تتصف عادة بارتفاع معدلات نمو السكان فيها بالإضافة إلى تعرضها بين حين وآخر إلى حالة الركود الاقتصادي. فهذا القطاع يساهم برفد السوق المحلية بالسلع والخدمات (فمثلاً أن معظم منتجات اللبان في السوق المحلية العراقية هي من إنتاج القطاع غير المنظم). بالإضافة إلى ذلك فهو يقوم باستيعاب عدد كبير من العاطلين، ما يقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة حيث يوفر لهم الدخل الذي يعتاشون عليه ومن ثم عدم الانخراط في الشبكات المتطرفة والعصابات الإجرامية (دائماً ما نفسر هنا في العراق أن سبب انخراط الشباب في الشبكات المتطرفة هو البطالة). كما يساهم هذا القطاع بالتقليل من الخلل في سوق العمل أي بين العرض والطلب على القوى العاملة حيث يستطيع أن يلبي حاجة السوق من القوى العاملة في فترة الانتعاش الاقتصادي.

جدول رقم (١٩):

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعين المنظم وغير المنظم العام ٢٠١٣ بالأسعار الجارية (بليون دينار عراقي)

الأنشطة الاقتصادية	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	25	12620	12645
صيد الأسماك	--	400	400
التعدين والمقالع	125684	761	126445
نפט خام	125574	-	125574
أنواع أخرى من التعدين	110	761	871
الصناعة التحويلية	2714	3572	6286
الكهرباء والماء	4078	826	4904
البناء والتشييد	266	19936	20202
تجارة المفرد والجملة وإصلاح المركبات	3777	14505	18282
الفنادق والمطاعم	18	2232	2250
النقل والتخزين والاتصالات	1186	16902	18088
الوساطة المالية	3745	1174	4919
الأنشطة العقارية والإيجارية	-	16341	16341
الإدارة العامة والنفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	23839	-	23839
التعليم	9462	706	10168
الصحة والعمل الاجتماعي	2716	3377	6093
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	1725	2066	3791
الأسر التي تعين أفراد للأعمال المنزلية	-	91	91
المجموع	179236	95509	274745

جدول رقم (٢٣): العمل غير المهيكل حسب النشاط الاقتصادي %

2012	2007	النشاط الاقتصادي
84.7	76.1	الزراعة والغابات والصيد
26.5	27.0	التعدين والمقالع
65.2	71.0	الصناعة التحويلية
49.9	23.3	الكهرباء والماء
95.4	95.8	البناء والتشييد
92.7	96.3	تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات
95.1	95.1	السكن والغذاء وأنشطة الخدمات بما فيها الإقامة
68.1	71.0	النقل والتخزين والاتصالات
33.0	31.9	الأنشطة العقارية والوساطة المالية
11.9	20.5	الإدارة العامة والدفاع
5.7	3.3	التعليم
15.1	13.2	الصحة والعمل الاجتماعي
63.9	61.2	أنشطة خدمية أخرى

نستنتج من الجدول أعلاه الآتي:

- ان نسبة العمل غير المهيكل تتجاوز ٩٠% في أنشطة البناء والتشييد، التجارة، المطاعم والفنادق.
- بلغت نسبة العمل غير المهيكل ٨٤,٧% في نشاط الزراعة.
- بلغت نسبة العمل غير المهيكل ٦٨% في نشاط النقل و٦٥% في نشاط الصناعة التحويلية و٦٣,٩% في أنشطة الخدمات.
- أقل نسبة للعمل غير المهيكل كانت في نشاط التعليم حيث بلغت ٥,٧% ثم ١١,٩% في نشاط الإدارة العامة والدفاع و ١٥,١% في نشاط الصحة في العام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢١): العمل غير المهيكل حسب التحصيل العلمي %

2012	2007	التحصيل العلمي
80.9	75.2	أمي
78.3	75.2	يقراً أو يقرأ ويكتب
65.7	73.7	ابتدائية
55.2	64.4	متوسطة
34.9	38.0	إعدادية أو مهنية
19.7	19.5	دبلوم
17.1	17.3	بكالوريوس أو أعلى
53.7	54.4	الإجمالي

نستنتج من الجدول أعلاه الآتي:

- ترتفع نسبة العمل غير المهيكل بين العاملين الأميين أو الذين لهم معرفة بسيطة بالقراءة والكتابة حيث تراوحت هذه النسبة بين ٧٥% - ٨١%.
- وكلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي لدى الفرد فإنه يحدث عن العمل المهيكل، لذا تنخفض النسبة إلى ١٧,١% بين الحاصلين على شهادة البكالوريوس أو أعلى.

جدول رقم (٢٢): العمل غير المهيكل حسب البيئة

2012	2007	البيئة
51.6	52.0	حضر
60.4	57.9	ريف
53.7	54.4	الإجمالي

نستنتج من الجدول أعلاه ما يأتي:

- إن العمل غير المهيكل انخفضت نسبته انخفاضاً بسيطاً من ٥٢% العام ٢٠٠٧ إلى ٥١,٦% العام ٢٠١٢ في الحضر.
- وبالمقابل ارتفعت هذه النسبة في الريف من ٥٧,٩% إلى ٦٠,٤%

جدول رقم (٢٥): العمل غير المهيكل حسب المحافظات %

المحافظة	2007	2012
دهوك	39.9	48.0
نينوى	73.8	67.0
السليمانية	43.8	42.5
كركوك	55.5	54.8
أربيل	44.7	44.2
ديالى	42.3	54.0
الأنبار	35.4	57.3
بغداد	59.2	54.0
بابل	55.2	55.2
كربلاء	62.0	60.6
واسط	50.7	51.9
صلاح الدين	55.9	49.1
النجف	65.0	69.8
القادسية	60.9	50.7
المثنى	58.7	60.3
ذي قار	51.1	48.0
ميسان	46.3	45.6
البصرة	61.9	51.7

نستنتج من الجدول أعلاه الآتي:

- انخفضت نسبة العمل غير المهيكل في العاصمة بغداد من ٥٩,٢٪ العام ٢٠٠٧ إلى ٥٤,٠٪ العام ٢٠١٢ بسبب زيادة التعيينات في القطاع الحكومي.
- هناك محافظات سجلت نسباً عالية تجاوزت ٦٠٪ للعمل غير المهيكل فيها مثل النجف، نينوى، كربلاء، المثنى لأن هذه المحافظات يغلب عليها النشاط الزراعي بالإضافة إلى الصناعات الحرفية.
- سجلت محافظات إقليم كردستان ارتفاعاً في نسب العمل غير المهيكل بلغ ٤٤,٤٪ العام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠٠٧ ببلغ ٤٣,٢٪.

جدول رقم (٢٤): العمل غير المهيكل حسب المهنة %

المهنة	2007	2012
مشروعون وإدارة عليا	25.4	23.7
الاختصاصيون	9.2	12.5
الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	14.5	28.5
الموظفون المكتبيون	12.3	20.4
عاملو البيع والخدمات	57.7	48.4
العاملون الماهرون في الزراعة	93.5	88.3
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	92.3	89.4
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	75.4	78.7
المهن الأولية	78.9	91.7
الإجمالي	54.4	53.7

من الجدول أعلاه نستنتج الآتي:

- تنخفض نسب العمل غير المهيكل عند الاختصاصيين إذ تراوحت بين ٩,٢٪ العام ٢٠٠٧ و ١٢,٥٪ العام ٢٠١٢.
- هناك مهن أخرى انخفضت فيها نسب العمل غير المهيكل الى أقل من ٣٠٪ كما في حالة المشرعين والفنيين والموظفين المكتبيين.
- ترتفع نسب العمل غير المهيكل في المهن الأولية حيث تصل إلى أكثر من ٩٠٪ والى ٨٩,٤٪ للحرفيين وإلى ٨٨,٣٪ للعاملين الماهرين في الزراعة والى ٧٨,٧٪ لمشغلي المصانع والآلات.

٤ - العاملون غير المهيكليين

جدول رقم (٢٦): عدد العاملين غير المهيكليين بعمره ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي

الرئيس والجنس العام ٢٠١٢

النشاط الاقتصادي الرئيس	ذكور	إناث	المجموع
الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	386587	241088	627675
التحدين والمقاع	18892	1056	19948
الصناعة التحويلية	407478	49833	457311
تجهيز الكهرباء، الغاز، المياه	82328	3705	86033
البناء والتشييد	744892	5541	750433
تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية	760383	50675	811058
السكن والغذاء وأنشطة الخدمات (الإقامة)	10000	3954	13954
النقل والتخزين وأنشطة المعلومات والاتصالات	499231	18631	517862
الأنشطة العقارية والإيجارية والمشاريع التجارية والوساطة المالية	229917	39895	269812
الإدارة العامة والدفاع والصحة الاجتماعي	56396	2448	58844
التعليم	12338	16540	28878
الصحة والعمل الاجتماعي	17511	8339	25850
أنشطة خدمية أخرى	264215	40247	304462
غير مبين	85227	33841	119068
المجموع	3575395	515793	4091188

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وينطبق على كافة الجداول الأخرى

يشير الجدول أعلاه إلى الآتي:

- شكل العاملون غير المهيكليين في التجارة نسبة بلغت ١٩,٨٪ من مجموع عدد العاملين غير المهيكليين. وجاء العاملون في قطاع التشييد في المرتبة الثانية، وبلغت النسبة ١٨,٣٪ ثم العاملون في الزراعة وبلغت النسبة ١٥,٣٪ من مجموع عدد العاملين غير المهيكليين.
- وشكل العاملون غير المهيكليين من الذكور في قطاع التجارة نسبة ٢١,٣٪ من مجموع العاملين الذكور غير المهيكليين، وجاء العاملون في قطاع التشييد في المرتبة الثانية ونسبة ٢٠,٨٪ والعاملون في قطاع النقل بنسبة ١٤٪ من مجموع العاملين غير المهيكليين من الذكور. وبالنسبة للإناث فقد شكلت الإناث العاملات غير المهيكليات في الزراعة النسبة الأعلى إذ بلغت ٤٦,٧٪ من مجموع عدد الإناث العاملات غير المهيكليات.

جدول رقم (٢٧): عدد العاملين بعمره ١٥ سنة فأكثر غير المهيكليين حسب المهنة الرئيسية والجنس العام ٢٠١٢

المهنة الرئيسية	ذكور	إناث	المجموع
مهن القوات المسلحة	34645	241	34886
المدراء	34877	10422	45299
الاختصاصيون	56548	46501	103049
الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	131798	20926	152724
الموظفون المكتبيون	27836	13195	41031
عاملو البيع والخدمات	584067	47920	631987
العاملون الماهرين في الزراعة والغابات والصيد	356151	223391	579542
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	543521	45480	589001
مشغلو المصانع والآلات وسال التجميع	563994	3309	567303
المهن الأولية	1134730	60232	1194962
غير مبين	107228	44176	151404
المجموع	3575395	515793	4091188

يشير الجدول أعلاه إلى ما يأتي:

- بلغت نسبة العاملين غير المهيكليين في المهن الأولية ٢٩,٢٪ من مجموع عدد العاملين غير المهيكليين.
- بلغت نسبة العاملين غير المهيكليين في مهنة عمالي البيع والخدمات ١٥,٤٪ من مجموع عدد العاملين غير المهيكليين.
- أما الحرفيون فقد بلغت نسبتهم ١٤,٤٪ من مجموع عدد العاملين غير المهيكليين.
- وبالنسبة للذكور فإن العاملين في المهن الأولية بلغت نسبتهم ٣١,٧٪ من مجموع الذكور غير المهيكليين.
- وبلغت نسبة الذكور العاملين في مهنة البيع والخدمات ١٦,٣٪ من مجموع الذكور غير المهيكليين.
- أما الذكور العاملون في مهنة مشغلي المكائن والآلات فقد بلغت نسبتهم ١٥,٨٪ من مجموع الذكور غير المهيكليين.
- أما الإناث فقد بلغت نسبة العاملات في الزراعة ٤٣,٣٪ من مجموع العاملات الإناث غير المهيكليات.

جدول رقم (٢٨):

عدد العاملين غير المهيكليين حسب الفئات العمرية والجنس العام ٢٠١٢

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
15 – 19	567947	52033	619980
20 – 24	808665	65253	873918
25 – 29	590495	84993	675488
30 – 34	440386	74289	514675
35 – 39	365697	65137	430834
40 – 44	327171	59887	387058
45 – 49	190424	48849	239273
50 – 54	84692	26872	111564
55 – 59	88790	21035	109825
60 – 64	111128	17445	128573

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يأتي:

- إن أعلى نسبة من العاملين غير المهيكليين كانت في الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤) بلغت ٢١,٤٪.
- جاءت الفئة العمرية (٢٥ - ٢٩) بالمرتبة الثانية وبلغت النسبة ١٦,٥٪ من المجموع.
- بالنسبة للذكور كانت أعلى نسبة بلغت ٢٢,٦٪ من عدد الذكور العاملين غير المهيكليين في الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤).
- أما الإناث فقد كانت أعلى نسبة بلغت ١٦,٥٪ من عدد الإناث العاملات غير المهيكليات في الفئة العمرية (٢٥ - ٢٩).

جدول رقم (٢٩):

عدد العاملين غير المهيكليين بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظة العام ٢٠١٢

المحافظة	عدد العاملين	غير المهيكليين
دهوك	258249	123959
نينوى	634649	425215
السلمانية	568723	241707
كركوك	388409	212848
أربيل	424635	187689
ديالى	308381	166526
الأنبار	342243	196105
بغداد	1634455	882605
بابل	480469	265069
كربلاء	242692	147071
واسط	259351	134603
صلاح الدين	305288	149896
النجف	311822	218652
القادسية	230642	116935
المثنى	138931	83775
ذي قار	342427	164220
ميسان	195564	89177
البعصرة	551521	285136
المجموع	7618451	4091188

نستنتج من الجدول أعلاه الآتي:

- احتلت بغداد المرتبة الأولى في عدد العاملين غير المهيكليين إذ بلغت النسبة ٢١,٦٪ من المجموع.
- جاءت محافظة نينوى بالمرتبة الثانية وبلغت النسبة ١٠,٤٪ من المجموع.
- احتلت محافظة بابل المرتبة الثالثة وبلغت نسبة العاملين غير المهيكليين ٦,٥٪ من المجموع.

جدول رقم (٣٠) عدد العمال غير المهيكلين حسب التحصيل التعليمي

تحصيل علمي	ذكور	إناث	مجموع
أمي	650126	182159	832285
يقرا أو يقرأ ويكتب	907060	86630	993690
ابتدائية	1270830	108916	1379746
متوسطة	416386	29589	445975
إعدادية	167488	27261	194749
دبلوم معهد	82994	43248	126242
بكالوريوس فأعلى	80511	37990	118501
المجموع	3575395	515793	4091188

يبين الجدول أعلاه الآتي:

شكل العاملون حاملو الشهادة الابتدائية أعلى نسبة حيث بلغت ٣٣,٧٪ من عدد العاملين غير المهيكلين. واحتل العاملون الذين يقرأون ويكتبون المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتهم ٢٤,٣٪ من مجموع عدد العاملين غير المهيكلين. أما العاملون الأميون فقد بلغت نسبتهم ٢٠,٣٪ من المجموع.

٥- التشغيل حسب وضعية العمل العام ٢٠١٢

تشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق العام ٢٠١٢ إلى أن عدد العاملين حسب وضعية العمل كانت كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (٣١): عدد العاملين حسب وضعية

وضعية العمل	العدد الكلي	عاملين مهيكليين	عاملين غير مهيكليين
يعمل بأجر	5590706	2935527	2655179
يعمل لحسابه	1376481	412945	963536
رب عمل	377076	178791	198285
يعمل لدى الأسرة	274188	-	274188
المجموع	7618451	3527263	4091188

المصدر: مسح الأسرة العام ٢٠١٢

جدول رقم (٣٢): عدد العاملين حسب وضعية العمل وحسب القطاع

تحصيل علمي	ذكور	إناث	مجموع
أمي	650126	182159	832285
يقرا أو يقرأ ويكتب	907060	86630	993690
ابتدائية	1270830	108916	1379746
متوسطة	416386	29589	445975
إعدادية	167488	27261	194749
دبلوم معهد	82994	43248	126242
بكالوريوس فأعلى	80511	37990	118501
المجموع	3575395	515793	4091188

نستنتج من المخطط أعلاه الآتي:

- بلغ عدد العاملين لحسابهم الخاص ١٣٧٦٤٨١ عاملاً بلغت نسبتهم ١٨,٤٪ من مجموع عدد العاملين. شكلت نسبة غير المهيكليين ما يقارب ٧٠٪ منهم، يعمل ٨٥٪ منهم في منشآت القطاع غير المهيكلي و١٥٪ في القطاع الأسري.
- بلغ عدد أرباب العمل ٣٧٧٠٧٦ فرداً بلغت نسبتهم ٤,٩٪ من مجموع عدد العاملين. شكلت نسبة غير المهيكليين ٥٣٪ يعملون في منشآت القطاع غير المهيكلي.
- بلغ عدد عمال الأسرة المساهمون ٢٧٤١٨٨ عاملاً بلغت نسبتهم ٣,٦٪ من مجموع عدد العاملين ما يقارب ٢٠٪ منهم يعمل في منشآت القطاع المهيكلي و٨٠٪ منهم يعملون في منشآت القطاع غير المهيكلي.
- بلغ عدد العاملين بأجر ٥٥٩٠٧٠٦ عاملاً، بلغت نسبتهم ٧٣,٤٪ من مجموع عدد العاملين، شكلت نسبة غير المهيكليين منهم ٤٧,٥٪ موزعين إلى ٥٪ منهم يعملون في القطاع المهيكلي، ٨٩٪ منهم يعملون في القطاع غير المهيكلي و٦٪ منهم يعملون في القطاع الأسري.
- بلغ عدد العاملين في القطاع التعاوني ٧٧٥٠ فرد ويعملون في القطاع غير المهيكلي.

جدول رقم (٣٣): قوة العمل وعدد فرص العمل

الجديدة ونسب البطالة للسنوات (٢٠٠٨ - ٢٠١٢ - ٢٠١٤)

السنوات	نسبة المشاركة في قوة العمل (%)			قوة العمل (الف)			نسبة البطالة (%)		
	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء
2008	100	80.6	19.4	7691	6197	1494	15.3	14.3	19.6
2012	100	84.7	15.3	8582	7273	1309	11.9	9.9	22.6
2014	100	84.6	15.4	9015	7625	1390	10.6	8.4	21.9

تابع جدول رقم (٣٣)

السنوات	عدد الوافدين الجدد إلى قوة العمل (الف)			عدد فرص العمل الجديدة المستهدفة (الف)			عدد فرص العمل غير المهيكلة (عدا الزراعة والقطاع الحكومي) (الف)		
	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء
2008	243	196	47	206	168	38	111	91	20
2012	273	233	40	294	199	95	158	107	51
2014	279	238	41	297	206	91	158	110	48

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث

نستنتج من الجدول أعلاه الآتي:

- بلغت مساهمة الرجال في قوة العمل ٨٠,٦٪ العام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ٨٤,٦٪ العام ٢٠١٤.
- انخفضت مساهمة النساء في قوة العمل من ١٩,٤٪ العام ٢٠٠٨ إلى ١٥,٤٪ العام ٢٠١٤ بسبب الظروف الأمنية.
- بلغت فرص العمل الجديدة ٢٠٦ آلاف فرصة عمل (١٦٨ ألف فرصة

أجل تنمية هذا القطاع وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن شيئاً إيجابياً لم يحصل، حيث استمر التدهور في معدلات النمو ولم يتحقق الأمن الغذائي، حيث بات هذا القطاع يعاني حالياً من تراجع وتخلّف في مجمل نشاطاته ولا سيما تلك المشاكل المتعلقة بانخفاض إنتاجية الأرض الزراعية والعمل ورأس المال، والتي أدت إلى تدهور المستويات المعاشية والاجتماعية لعموم الفلاحين وصغار المزارعين بشكل خاص. تشير نتائج مسح الأسرة العام ٢٠٠٧ إلى أن متوسط دخل الفرد الشهري في الريف بلغ ١٠٧ آلاف دينار مقابل ١٦٠ ألف دينار في الحضر، واتسعت الفجوة بين متوسط دخل الفرد في الريف والحضر العام ٢٠١٢ حيث أشارت نتائج مسح الأسرة إلى أن متوسط دخل الفرد الشهري في الريف بلغ ١٣٤ ألف دينار أي ما يعادل ١١٠ دولارات مقابل ٢٣٣ ألف دينار في الحضر أي ما يعادل ١٨٠ دولاراً، كما ارتفع معدل الفقر إلى ٣٩٪ بين سكان الريف. كل هذه المعطيات كانت السبب الرئيسي لهجرة أفواج كبيرة من الفلاحين إلى المدن والانخراط في أعمال غير مهيكلة في أنشطة تجارة المفرد والخدمات والنقل والبنا.

٢ - تراجع النشاط الصناعي

كما هو معلوم، فإن انتعاش القطاع الصناعي يولد طلباً متزايداً على القوى العاملة، إلا أن هذا النشاط هو الآخر شهد تراجعاً كبيراً. تشير البيانات التاريخية إلى أن هذا النشاط كان يساهم بنسبة ١٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي العام ١٩٨٨ انخفضت مساهمته إلى ٤٪ العام ١٩٩٠ والى ٣,٢٪ العام ٢٠١٣، ويعود السبب إلى تعرض هذا النشاط إلى أزمات عديدة منها تعرض البنى التحتية إلى التدمير والتقدم أدت إلى خروج عدد من منشآته من دائرة الإنتاج، أو تعطل قسم منها، مع انخفاض الطاقة الإنتاجية للقسم الآخر، كذلك عدم وجود حماية للمنتجات الصناعية وفتح الأسواق أمام السلع الصناعية المستوردة. هذه العوامل وغيرها أدت إلى تراجع النشاط الصناعي وتسريح عدد كبير من القوى العاملة اتجه معظمهم إلى إيجاد فرص عمل غير مهيكلة لغرض الحصول على دخل.

٣ - محدودية دور القطاع الخاص

إن تحليل واقع دور القطاع الخاص قبل العام ٢٠٠٣ يكشف عن حقيقة أساسية مفادها أن القطاع الخاص اتصف خلال تلك الفترة بمحدودية المشاركة الفاعلة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وان هذا القطاع لم يأخذ دوره الواسع بسبب جملة من التحديات والمعوقات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية التي حالت دون تحقيق ذلك، ما أدى إلى محدودية مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي أو القدرة على امتصاص البطالة أو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. هذه الحقيقة لم تختلف بعد ٢٠٠٣ بسبب طبيعة الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية وحالة التدهور الأمني. كل هذه العوامل أدت إلى توقف الكثير من مشاريع القطاع الخاص وهجرة العديد من

للرجال و٣٨ ألف فرصة للنساء) العام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ٢٩٧ الف فرصة عمل (٢٠٦ آلاف فرصة للرجال و٩١ ألف فرصة للنساء) العام ٢٠١٤.

- بلغت فرص العمل غير المهيكلة ١١١ ألف فرصة (٩١ ألف فرصة للرجال و٢٠ ألف فرصة للنساء) عام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ١٥٨ ألف فرصة (١١٠ الف فرصة للرجال و٤٨ ألف فرصة للنساء) العام ٢٠١٤.
- بلغت فرص العمل غير المهيكلة عدا القطاع الزراعي والقطاع الحكومي ٩١ ألف فرصة عمل (٧٧ ألف فرصة للرجال و١٤ ألف فرصة للنساء) العام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ١٢٨ ألف فرصة عمل (٩٣ ألف فرصة للرجال و٣٥ ألف فرصة للنساء) العام ٢٠١٤.

٦ - الأسباب التي أدت إلى انتشار العمل غير المهيكل:

إن تزايد حجم العمل غير المهيكل هو شكل من أشكال التكيف مع اقتصاد يعجز عن توفير

فرص عمل مدرة للدخل تستوعب جميع القادرين على العمل.

بلغت نسبة العاملين غير المهيكلين ٥٣,٧٪ من مجموع القوى العاملة في العراق وهي نسبة عالية يستلزم الوقوف عندها وتقصي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، ومن ثم اقتراح الحلول والإجراءات التي يجب على الجهات المعنية الأخذ بها من أجل توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشريحة من المجتمع.

تتعدد الأسباب وراء انتشار هذه الظاهرة يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً - اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط الخام بشكل أساسي، علماً بأن هذا القطاع يعتمد على كثافة رأس المال ويستوعب أقل من ٢٪ من القوى العاملة.

ثانياً - تراجع الأنشطة الإنتاجية المولدة لفرص العمل كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي:

١- تدهور القطاع الزراعي:

كان العراق بلداً زراعياً قبل أن يكون بلداً نفطياً، ففي العراق ازدهرت فيه حضارة وادي الرافدين التي ساهمت بشكل فعال في تطور وتقدم المجتمع البشري وكانت الزراعة اللبنة الأساسية لهذا التطور لما امتاز به وادي الرافدين من أرض خصبة ومياه متدفقة ومناخ ملائم للعديد من الأنماط الزراعية.

كانت الزراعة تشكل مصدر عيش لحوالي ٦٤٪ من سكان العراق في الخمسينيات والستينيات، إلا أنها تراجعت إلى أدنى مستوى لها في منتصف التسعينيات، ووصلت هذه النسبة إلى ٢٨,٥٪. كما تشير البيانات التاريخية إلى أن القطاع الزراعي كان يساهم بنسبة ١٧ - ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. خلال عقد الستينيات انخفضت هذه النسبة إلى ٨٪ في عقد التسعينيات واستمرت بالانخفاض إلى يومنا هذا، حيث أصبح هذا القطاع لا يشكل سوى ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠١٣. وبالرغم من وضع استراتيجيات وخطط من

تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه العراق وستبقى تؤثر بشكل سلبي على مجمل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيه لفترة طويلة.

تضرر العاملون من النازحين بشكل كبير وخصوصاً العاملين منهم في القطاع الخاص من أصحاب عمل أو العاملين لحسابهم الخاص أو العاملين بأجر أو عاملين لدى أسرهم. أما الموظفون لدى الدولة، فقد استمر تقاضيهم للرواتب. اتجه معظم النازحين الذين كانوا يعملون في القطاع الخاص إلى الأنشطة الهامشية مثل التجارة والنقل والخدمات. لذا فإن العمل غير المهيكل ازدادت نسبته عما كان عليه العام ٢٠١٢.

أصحابها إلى دول الجوار بحثاً عن بيئة استثمارية آمنة. ومن خلال البيانات الإحصائية يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل من ٣٥٪ في العام ٢٠١٣. كما يلاحظ شيوع ظاهرة المشاريع الفردية وعدم انتشار ظاهرة الشركات التي يقع على عاتقها القيام بعملية النهوض الاقتصادي واستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة. وقد شكل القطاع غير المنظم نسبة أكثر من ٥٥٪ من ناتج القطاع الخاص.

٤ - انخفاض النسب المخصصة للاستثمار من مجمل نفقات الموازنة العامة للدولة:

يعتبر الاستثمار الحكومي المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد العراقي، ويلاحظ أن التخصيصات للاستثمار للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ كانت ١٧,٤٥٪ و ٢٢,٢٪ و ١٩,٥٦٪ من إجمالي النفقات العامة على التوالي. وقد تم توزيع الأولويات الاستثمارية بإعطاء قطاع النفط والكهرباء ما يعادل بين ٣٠٪ - ٣٥٪ من إجمالي التخصيصات الاستثمارية. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن قطاع النفط لا يولد فرص عمل، يضاف إلى ذلك اتساع الفجوة بين الاستثمارات المخططة والفعالية بدلالة كفاءة التنفيذ المالي والذي اتسم بالانخفاض في معظم القطاعات الاقتصادية، ما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة، وانعكس سلباً على أداء الاقتصاد وعلى مستوى الرفاه للمواطنين وتحديداً الفئات والشرائح الفقيرة.

٥ - معدلات النمو المرتفعة لقوة العمل والسكان في سن العمل:

تشير البيانات الديمغرافية إلى أن معدل النمو السنوي للسكان في سن العمل بلغت ٣,٣٪ للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٦)، كما بلغ معدل النمو السنوي لقوة العمل ٣,٢٪ للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤. والواقع أن هذه المعدلات تفوق المعدل السنوي لنمو السكان البالغ بين ٢,٦٪ - ٢,٨٪. إن ارتفاع معدل نمو قوة العمل لتصل إلى أعلى من معدل نمو السكان يؤشر إلى تدفق القوى العاملة إلى سوق العمل بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة. سادساً - تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم وازدياد معدلات التسرب أدنياً إلى التحاق هؤلاء المتسربين باتجاه العمل غير المهيكل. سابعاً - ارتفاع معدلات الفقر حيث بلغ معدل الفقر ٢٣٪ العام ٢٠١٤. ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٨ - النزوح الجماعي للسكان بسبب الأوضاع الأمنية:

في شهر حزيران العام ٢٠١٤ وبعد اجتياح داعش لثلاث محافظات هي نينوى وصلاح الدين والأنبار نزح أكثر من ثلاثة ملايين من سكان هذه المحافظات باتجاه المحافظات الوسطى والجنوبية بالإضافة إلى إقليم كردستان. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت من قبل الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والقطاعات الشعبية للتخفيف من معاناة النازحين وتوفير الاحتياجات الإنسانية لهم، إلا أن هذه الظاهرة

الجزء الثاني:**المقاربة النوعية للعمل غير المهيكل (دراسة حالات أنشطة معينة من العمل غير المهيكل).****مسح الوحدات المتنقلة في العراق لسنة ٢٠١٥****أهداف المسح:**

تتلخص أهداف المسح بالآتي:

- ١- توفير مؤشرات تفصيلية عن الوحدات المتنقلة من حيث النشاط، عدد العاملين حسب الفئات العمرية، النوع الاجتماعي، التحصيل الدراسي،... الخ، بالإضافة إلى مؤشرات تفصيلية أخرى.
- ٢- توفير بيانات تفي بمتطلبات الحسابات القومية (بيانات الناتج المحلي الإجمالي، الموازين السلعية، جداول العرض والاستخدام، جدول المستخدم المنتج).

شمولية المسح:

شمل المسح المحافظات كافة (الحضر والريف) باستثناء محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى بسبب سقوط هذه المحافظات تحت سيطرة داعش.

إطار المسح:

تم حصر جميع الأسواق الخاصة بالوحدات المتنقلة في المحافظات التي شملها المسح من قبل مديريات الإحصاء في تلك المحافظات، وقد بلغ عدد هذه الأسواق ٧٧٢ سوقاً. عندها تم القيام بحصر هذه الوحدات حيث بلغ حجم المجتمع الإحصائي لهذه الوحدات ٣٧٦١٩ وحدة متنقلة.

حجم العينة:

تم اختيار ٥% من مجموع عدد الوحدات بواقع ٢٠٠ وحدة في كل محافظة عدا محافظة بغداد وكان حجم العينة فيها ٦٠٠ وحدة.

فترة المسح:

استمر جمع البيانات لمدة ثلاثين يوماً.

أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات بأسلوب المقابلة الشخصية.

مفهوم الوحدة المتنقلة:

حدد مفهوم الوحدة المتنقلة بأنها الوحدات المتنقلة كافة (المتحركة) وغير الثابتة غير النظامية التي تمارس أنواعاً من النشاط الاقتصادي.

نتائج المسح**١ - نوع الوحدة المتنقلة**

أظهرت النتائج ما يأتي:

- ٣٠% من هذه الوحدات على شكل جنبر (منضدة توضع عليها السلع).
- ٢٤,٧% منها على شكل بسطية أرضية.
- ٢٢,٣% يستخدمون العربية.
- ١١,٦% كشك.
- ٦,٢% بائع متجول.
- ٢,١% دراجة.
- ١,٩% سيارة.

٢ - النشاط الاقتصادي الذي تمارسه:

بينت النتائج الآتي:

- ٣٣% من هذه الوحدات تعمل في نشاط تجارة المفرد للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ.
- ٢٩,٩% منها تعمل في نشاط تجارة المفرد للسلع المتنوعة.
- ١٥,٧% منها تعمل في نشاط تجارة المفرد للمنسوجات والملابس والأحذية والحقائب.
- ٥,٦% منها تعمل في نشاط تجهيز الطعام.
- ٥,٤% منها تعمل في نشاط بيع العصائر والمشروبات الطازجة والشاي.
- ٢,٩% منها تعمل في نشاط نقل البضائع بواسطة العربات التي يجرها الإنسان أو الحيوان.
- ٢,٨% منها تعمل في نشاط بيع الهواتف النقالة والكراتات.
- ٢,٨% نشاط ماسحي الأحذية والحمالين.
- ١,٢% نشاط مكاتب الصيرفة.
- ٠,٣% نشاط التصوير المتحرك.

٣ - النوع الاجتماعي لصاحب الوحدة المتنقلة:

بينت النتائج أن ما يقارب ٩٥% من أصحاب الوحدات المتنقلة هم من الذكور و٥% منهم من الإناث.

تركز عمل الإناث في الوحدات المتنقلة في محافظة ميسان حيث بلغت النسبة ٢١,٥% و٧٨,٥% للذكور، احتلت محافظة البصرة المرتبة الثانية فبلغت نسبة الإناث العاملات ٨%، وجاءت محافظة بغداد في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الإناث في الوحدات المتنقلة ٧,٤%.

٤ - أصحاب الوحدات المتنقلة حسب الفئلت العمرية:

أظهرت النتائج ما يأتي:

- ٣٣% منهم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤.
- ٣٠,١% منهم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٣٥ - ٤٤.
- ١٥,٣% منهم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٤٥ - ٥٤.

١٤,٧٪ منهم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ١٥ - ٢٤.
٤,٩٪ منهم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٥٥ - ٦٤.
١,١٪ منهم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٦٥ وأكثر.
٠,٩٪ منهم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٦ - ١٤.

٥- التحصيل الدراسي:

بينت النتائج الآتي:
٣٥,٩٪ يحملون شهادة الابتدائية.
٢٠,٢٪ منهم يقرأ ويكتب.
١٥,٩٪ لديهم شهادة المتوسطة.
١٤,٩٪ منهم أميون.
٦,٨٪ يحملون شهادة الإعدادية.
٢,٨٪ منهم يقرأون فقط.
٢,١٪ لديهم شهادة الدبلوم.
١,٣٪ يحملون شهادة البكالوريوس.

٦ - سنة بدء العمل:

٤٦,١٪ منهم بدأ العمل في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.
٤٤٪ منهم بدأ العمل في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥.
٨,٩٪ منهم بدأ العمل خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩.
١٪ منهم بدأ العمل خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩.

تعتبر هذه الظاهرة حديثة العهد في الاقتصاد العراقي، إذ قبل ١٩٨٩ لم تشكل هذه الظاهرة إلا ١٪ فقط، إلا أنها بدأت تظهر في سنوات الحصار الاقتصادي، أي في عقد التسعينيات، ثم تفاقمت بعد أحداث ٢٠٠٣.

٧ - استخدام الهاتف المحمول:

بينت النتائج أن ٣٣٪ من أصحاب الوحدات المتنقلة يستخدمون الهاتف المحمول على مستوى العراق، أما على مستوى الأنشطة، فقد كانت النسب متفاوتة حيث تصل إلى ٨٣٪ في مكاتب الصيرفة، وتقترب هذه النسبة من ٥٠٪ في نشاط بيع الهواتف النقالة والكراتات والتصوير المتحرك.

٨ - نوع السلع المباعة:

أظهرت النتائج أن أكثر من ٨٩٪ من السلع المباعة هي سلع جديدة على مستوى العراق. وهناك تباين واضح إذا ما أخذنا المحافظات بنظر الاعتبار، حيث تصل النسبة في إقليم كردستان إلى ٩٥٪. أما بقية المحافظات فتتراوح النسبة بين ٧٢,٥٪ في محافظة النجف و٩٧٪ في محافظة ذي قار.

٩ - المحافظة التي يسكنها صاحب الوحدة

المتنقلة:

أظهرت النتائج أن ٩٩٪ من أصحاب الوحدات المتنقلة هم من سكنة المحافظة نفسها.

١٠ - الأسباب وراء اختيار العمل في الوحدة

المتنقلة:

بينت النتائج الآتي:

٦٢,٩٪ منهم لم يحصل على عمل آخر.
٢٨,١٪ منهم لم يحصل على عمل يناسب مؤهلاته.
٦,٦٪ منهم لم يبحث على عمل لأنه مقتنع بالدخل الذي يحصل عليه من عمله في الوحدة المتنقلة.
٠,٢٪ منهم كان له محل ثابت إلا أنه تعرض للتخريب (انفجار، هدم).
٠,٨٪ منهم كان يعمل، إلا أنه تم الاستغناء عن خدماته.
١,٥٪ أسباب أخرى لم تذكر.

١١ - الهدف من اختيار العمل في الوحدة

المتنقلة:

أظهرت النتائج الآتي:

٩٤٪ منهم أشاروا إلى أن الهدف هو الحصول على دخل يعتاش عليه هو وعائلته.
٦٪ منهم أشاروا إلى أن الهدف من عملهم في الوحدة المتنقلة هو التمتع باستقلالية في العمل.

١٢ - الصعوبات التي تواجه أصحاب الوحدات

المتنقلة:

٦٧,٣٪ منهم أشاروا إلى الصعوبات المالية.
٥٩,٩٪ منهم أشاروا إلى كثرة المنافسين.
٥٣,٣٪ أشاروا إلى قلة الطلب على سلعهم.
٤١,٩٪ منهم أشاروا إلى صغر المساحة التي تشغله الوحدة التي يعملون بها.

١٣- المشكلات التي تواجه أصحاب الوحدات

المتنقلة:

تشير النتائج إلى أن أهم المشاكل التي تواجه أصحاب الوحدات المتنقلة كما يأتي:
٤٢,٣٪ أشاروا إلى صعوبة التسويق والترويج للبياعة.
٣٨٪ ليست لديهم مخازن.
٣٠٪ مشاكل تتعلق بالنقل.

١٤ - عدد العاملين في الوحدات المتنقلة:

أظهرت النتائج الآتي:

- بلغ عدد العاملين ٤٦٠٤١ وبلغ عدد العاملين بدون أجر ٤٢٩٢١ أي أنهم شكلوا نسبة أكثر من ٩٣٪ من مجموع عدد العاملين.
- شكل العاملون الذكور نسبة بلغت ٨٩,٥٪ من مجموع العاملين بدون أجر.
- شكلت الإناث نسبة بلغت ٤٪ من مجموع العاملين بدون أجر.
- شكل الأحداث الذكور نسبة بلغت ٥,٩٪ من مجموع العاملين بدون أجر.
- شكلت الإناث الأحداث نسبة بلغت ٠,٤٪ من مجموع العاملين بدون أجر.
- بلغ عدد العاملين بأجر ٣١٢٠ شكل العاملون الذكور نسبة بلغت ٧٦٪ من المجموع.
- شكل الأحداث الذكور نسبة بلغت ٢١,٦٪ من مجموع العاملين بأجر.

١٥- ساعات العمل في الوحدات المتنقلة:

أظهرت النتائج أن معدل ساعات العمل اليومية في الوحدات المتنقلة كانت بين ٨ - ٩ ساعات، ومعدل أيام العمل كانت ٧ أيام.

١٦ - معدل الأجر الشهري:

بلغ معدل الأجر الشهري للعاملين بأجر ٣٢٨ ألف دينار وكان للذكور ٣٦٠ ألف دينار وللإناث ٣٠٧ آلاف دينار، ٢١٨ ألف دينار للذكور الأحداث.

١٧ - معدل الإيراد الشهري:

تتباين معدلات الإيراد الشهري للوحدات المتنقلة حسب النشاط الاقتصادي، فكان أعلى معدل إيراد حصل عليه العاملون في نشاط الصيرفة وبلغ ٨٧٢ ألف دينار شهرياً. وجاء العاملون في بيع العصائر في المرتبة الثانية. وبلغ معدل الإيراد الشهري لهم ٨٠٢ ألفي دينار. أما أقل إيراد فقد بلغ ٣٥٣ ألف دينار وكان للعاملين في نشاط التصوير المتحرك.

الجزء الثالث: السياسات الحكومية تجاه العمل غير المهيكل

١ - قوانين العمل السارية:

قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥

وهو آخر قانون صادر يخص العمل يهدف هذا القانون كما جاء في المادة (٢) إلى تنظيم علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل بهدف حماية حقوق كل منهما وتحقيق التنمية المستدامة المستندة إلى العدالة الاجتماعية والمساواة وتأمين العمل اللائق للجميع من دون تمييز لبناء الاقتصاد الوطني وتحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنظيم عمل الأجانب العاملين أو الراغبين بالعمل في

جمهورية العراق وتنفيذ أحكام اتفاقيات العمل العربية والدولية المصادق عليها قانوناً.

كما جاء في المادة رقم (٦) الآتي:

حرية العمل مصونة ولا يجوز تقييد أو إنكار الحق بالعمل وتنتهج الدولة سياسة تعزيز العمل الكامل والمنتج وتحترم المبادئ والحقوق الأساسية فيه سواء كان في القانون أو التطبيق وتشمل:

أولاً: الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية.

ثانياً: القضاء على أعمال العمل الجبري أو الإلزامي.

ثالثاً: القضاء الفعلي على عمل الأطفال.

رابعاً: القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ الواقع أن هذا القانون هو تطبيق لقانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ والذي جاء بموجبه إنشاء مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال حسب المادة الخامسة منه.

وكان هدف القانون كما جاء في المادة الثانية منه تأمين صحة وسلامة ومستقبل عيش جميع أفراد الطبقة العاملة في العراق كما يهدف إلى تهيئة الظروف وتوفير الخدمات التي تساعد على تطوير الطبقة العاملة اجتماعياً ومهنياً إلى مستوى أفضل ويحقق القانون أهدافه المذكورة عن طريق فروع الضمان الرئيسية الآتية:

أ - الفرع الأول: الضمان الصحي

ب - الفرع الثاني: ضمان إصابات العمل

ج - الفرع الثالث: ضمان التقاعد

د - الفرع الرابع: ضمان الخدمات

٢ - الإجراءات المتبعة من قبل وزارة العمل

والشؤون الاجتماعية تجاه العمل غير المهيكل:

أعدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال) مسودة قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الفصل الأول ليكون بديلاً من القانون المعمول به حالياً (قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١) الذي كان يركز على العاملين المضمونين فقط، ومسودة القانون هذه رفعت إلى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه.

جاء في المادة (٣/ثالثاً) تسري أحكام فروع الضمان الاجتماعي على:

أ - العاملين لحسابهم الخاص.

ب - العاملين في القطاع غير المنظم.

ج - أفراد أسرة صاحب العمل (الزوج والزوجة والأبناء وأصوله وفروعه الذين في مشاريعه).

د - العاملين العراقيين لدى الهيئات الدبلوماسية العاملة في العراق.

وقد جاء بالأسباب الموجبة ما يأتي:

من أجل تشريع قانون ضمان اجتماعي للعمال يمتاز بشمول أوسع للعاملين في القطاعات الثلاثة (الخاص والمختلط والتعاوني) وكل

ملايين دينار وبفائدة بسيطة تسدد على مدى ثلاث سنوات. والبنك المركزي يقوم حالياً بوضع الآليات اللازمة لتنفيذ خطته هذه.

الجزء الرابع: دور نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني في مناصرة العمال غير المهيكليين

أولاً - دور الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق

تأسس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في خمسينيات القرن الماضي ويضم عدداً من النقابات المنتشرة في كل المحافظات. يعتبر الاتحاد العام لنقابات العمال شريكاً أساسياً يعمل مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بغرض الدفاع عن حقوق العمال ويمكن تلخيص نشاطاته بالآتي:

١ - المشاركة الفعالة في وضع القوانين الخاصة بالعمل ومنها قانون العمل لسنة ٢٠١٥ (المعمول به حالياً) وقانون الضمان الاجتماعي الجديد (لا يزال في أروقة مجلس النواب لغرض تشريعه) إذ أن هذا القانون يعتبر ضروري جداً بهدف مناصرة العمال كافة بمن فيهم العاملون غير المهيكليين في كافة القطاعات (مشار إليه في الجزء الثالث).

٢ - بذل الجهود الحثيثة من أجل رفع الحد الأدنى للأجور، وقد تم ذلك عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور من ١٢٠ ألف دينار ومضاعفته إلى ٢٥٠ ألف دينار شهرياً.

٣ - كذلك المساهمة في رفع مبلغ الضمان الاجتماعي من ٢٠٠ ألف دينار إلى ٤٠٠ ألف دينار شهرياً.

٤ - التعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بفرق التفتيش التي تقوم بتفتيش مواقع العمل وتقديم تقارير شهرية عن أحوال هذه المواقع.

٥ - المساهمة في مفاوضات جماعية مع أصحاب العمل بغرض حل النزاعات بين العمال وأصحاب العمل. هذه النزاعات تتعلق بالتسريح، الأجور، ساعات العمل... الخ. وإذا لم تحل هذه النزاعات ترفع من قبل الاتحاد إلى محكمة العمل التي هي جزء من مجلس القضاء الأعلى لاتخاذ ما يلزم من إجراءات التي تكون ملزمة للطرفين.

شخص مشمول بقانون العمل الذين يمضون سنوات أعمارهم في العمل دون أي ضمان حقيقي يضمن حياة كريمة لهم ولعوائلهم وتأكيداً للمبادئ التي نص عليها الدستور، واستجابة لتطورات المرحلة الحالية ومواجهة الأزمات الاجتماعية وتماشياً مع دعوة منظمة العمل الدولية بتوسيع قاعة الحماية الاجتماعية، ولشمول فئات أوسع من شرائح المجتمع العراقي بالضمان الاجتماعي للعمال شرع هذا القانون. ومن هنا يتبين أن هذا القانون عند صدوره سينصف العاملين غير المهيكليين لأول مرة في العراق.

٣- مشروع القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة:

أولاً - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مشروع القروض الميسرة لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. وحدد مبلغ القرض ما بين ٤ - ١٠ ملايين دينار عراقي. وقد بلغ عدد المشاريع التي نفذت بموجب هذه القروض في محافظة بغداد ٦٣٥٧ مشروعاً صغيراً وبحودود ٤٠ ألف مشروع في المحافظات الأخرى. ولعل أكثر الفئات استفادة من المشروع هم الخريجون وبنسبة ٨٧٪ والمهجرون العائدون بنسبة ٦٪. غير أن حصة الإناث من هذه المشاريع لم تزيد عن ١١٪ مقابل ٨٩٪ للذكور. وفي العام ٢٠٠٧ بدأت الوزارة بتنفيذ المرحلة الثانية للمشروع وبحودود ٣٠٠٠ مشروع في كل محافظة ويتمويل مالي قدره ١٥ مليون دولار لكل محافظة عدا البصرة ونيوى، إذ بلغت التخصيصات لكل منهما ٢٥ مليون دولار، وقد أفاد تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن مجموع المشتغلين الإجمالي الذي تم توفير فرص عمل لهم بلغ ٢٤٤١٤٤ مشتغلاً منذ العام ٢٠٠٣ حتى آذار ٢٠٠٩ وأن هذا العدد توزع إلى ٢٢٨٢١٣ من الذكور و١٥٩٣١ من الإناث.

كما صدر قانون صندوق دعم المشاريع الصغيرة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ بلغ رأس ماله ١٥٠ مليار دينار عراقي يمول من الخزينة العامة. كما خصصت وزارة التخطيط ضمن خطتها المسماة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر مبلغ ٨٤ مليار دينار في موازنة الخطة العام ٢٠١٢. وقد تم استخدام هذه المبالغ لتمويل مشاريع صغيرة في المحافظات الأكثر فقراً حسب إحصائيات وزارة التخطيط وهذه المحافظات هي (الديوانية، كربلاء، بابل، المثنى، صلاح الدين، ديالى، واسط، والناصرية).

ثانياً - سياسة البنك المركزي العراقي بشأن

دعم المشاريع الصغيرة:

أطلق البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية قرضاً بقيمة ترليون دينار عراقي أي ما يعادل أقل من مليار دولار لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أصحاب الدخل المحدود وذلك للمساهمة في التخفيف من معاناة المواطنين أصحاب الدخل المحدود ودعم مشاريعهم من خلال إقراضهم بمبالغ مالية تتراوح ما بين ٥ - ١٠

ثانياً - دور منظمات المجتمع المدني في

مناصرة العاملين غير المهيكليين

لم تكن ولادة منظمات المجتمع المدني في العراق ولادة طبيعية، نشأت هذه المنظمات منذ بداية القرن الماضي، إلا أن دورها كان محدوداً بسبب سياسات التهميش التي كانت تتبعها الحكومات آنذاك. إلا أن الفترة التي أعقبت ٢٠٠٣ شهدت تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني. ولا يخفى على أحد الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية التي عملت في العراق من تقديم يد العون والمساعدة لأعداد كبيرة من المنظمات تمثلت في إعداد الكوادر لهذه المنظمات عن طريق التدريب في دورات داخل وخارج العراق وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت في بناء هذه المنظمات. تساهم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالعديد من النشاطات السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية والإعلامية والقانونية. ففي المجال السياسي تعمل هذه المنظمات على تثقيف المواطنين وتعريفهم بحقوقهم السياسية كالصويت والانتخاب والترشح للمناصب السياسية والتعريف بالمفاهيم الدستورية والحقوق العامة وتوضيح علاقة المواطن بالدولة وتبني نذ العنف ومركزية الرأي. وفي المجال الاجتماعي تحملت منظمات المجتمع المدني أعباءً كبيرة نتيجة تداعيات الأعمال العسكرية والأعمال الإرهابية التي أدت إلى عمليات نزوح كبيرة للسكان. وقد لعبت أدواراً مهمة في هذا المجال شملت تقديم المساعدات الإنسانية، منها المأوى والأغذية والرعاية الصحية... الخ. كما قامت بنشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد. وفي المجال الاقتصادي فقد كان لمنظمات المجتمع المدني دور مهم في مناصرة العاملين غير المهيكليين من خلال المشاركة في اجتماعات اللجنة العليا المشكلة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المكلفة بوضع مسودة قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين، حيث أكد ممثلو الاتحاد العام لنقابات العمال وممثلو بعض منظمات المجتمع المدني ضرورة شمول العاملين في القطاع غير المنظم بمظلة الضمان الاجتماعي. وكانت المحصلة أن المادة ٧٨ - أولاً نصت على سريان أحكام الضمان الاجتماعي على العاملين في القطاع غير المنظم من الفئات الآتية:

أ - العاملون في المشاريع الأسرية.

ب - العاملون في الزراعة والرعي.

ج - العاملون العرضيون والموسميون والوقتيون.

د - الباعة المتجولون.

هـ - المصورون المتجولون.

و - مروجو البضائع في الأسواق.

ز - الحراس الأهليون.

ح - عمال النظافة.

ط - موزعو الكتب والصحف في الأكشاك.

ي - صيادو الأسماك المحليون.

ك - الحمالون.

ل - صابغو الأحذية.

م - منظفو السيارات خارج المرائب.

كما نصت المادة ٧٨ - ثانياً - للوزير إضافة فئات على القطاع غير

المنظم ببيان ينشر في الجريدة الرسمية.

ومن ناحية أخرى فإن وثيقة استراتيجية التخفيف من الفقر عولت على

منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها من خلال المساهمة

الفعالة في تحقيق أربعة عناصر تحتوي عليها الاستراتيجية والتي هي:

١ - خلق فرص توليد الدخل.

٢ - تمكين الفقراء من إدراك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٣ - بناء القدرات، بناء قدرات الفقراء من أجل تأهيلهم للعمل.

٤ - الأمان الاجتماعي، تأسيس شبكة أمان اجتماعي فعالة.

كما أكدت وثيقة سياسة التشغيل الوطنية على تعزيز الحوار الاجتماعي

بين ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والنقابات العمالية كأداة لبلوغ

الأهداف المزدوجة في العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

ومن هنا يتبين أن الدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني يتمثل

في استكمال جهود الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال

إيجاد فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة والحد من التشغيل في

وظائف غير مضمونة، المساعدة في تنظيم البرامج التمكينية لتنمية

المهارات للمرأة لرفع معدل مساهمتها في النشاط الاقتصادي،

كما تركزهذه البرامج على فئة الشباب لتسهيل انخراطهم في سوق

العمل، كذلك الضغط على الحكومة والبرلمان من أجل إقرار القوانين

التي تهدف إلى حماية العاملين وحصولهم على حقوقهم الاقتصادية

والاجتماعية كافة.

ثانياً – في المجال الاجتماعي:

الاهتمام الكافي بتعليم وتدريب المرأة من أجل رفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

تعزيز الدور التنموي للمرأة في الريف من خلال توفير فرص التعليم والتدريب وفرص العمل المأجورة واللائقة بها.

تنمية مهارات الشباب عبر التدريب المهني، التعليم المهني، التعليم التقني، لتسهيل انخراطهم في سوق العمل.

القضاء على عمل الأطفال بكافة أشكاله.

ثالثاً – في المجال التنظيمي:

إنشاء صندوق وطني موحد يقوم بتأمين احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من القروض القصيرة والطويلة الأجل.

إنشاء وتطوير مراكز التدريب التي تقوم بتدريب الباحثين عن العمل على المهن كافة، وزيادة مهاراتهم لتسهيل انخراطهم في سوق العمل.

تأسيس مراكز للتشغيل في المحافظات كافة وفي الريف والحضر لتكون واسطة بين الباحثين عن العمل وسوق العمل بغرض تلبية احتياجاته.

إنشاء مركز وطني لمعلومات سوق العمل يقوم برصد التغيرات التي تطرأ على سوق العمل وكذلك التنبؤ باحتياجاته المستقبلية.

رابعاً – في مجال القوانين والتشريعات:

الإسراع في إقرار قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال المرفوع إلى مجلس النواب حالياً الذي من أهم بنوده شمول العاملين بالضمان الاجتماعي كافة بمن فيهم العاملون في القطاع غير المنظم.

إعادة النظر في قانون العمل لسنة ٢٠١٥ والمطبق حالياً بحيث يشمل العاملين كافة وليس المضمونين فقط.

إصدار التشريعات الخاصة برفع الحد الأدنى للأجور وإجراء التعديلات عليه بين فترة وأخرى وربطه بالمستوى العام للأسعار.

تخفيف الإجراءات والقيود الإدارية الخاصة بهيكلية المشاريع الصغيرة.

خامساً – في المجال الإحصائي:

الإسراع في تنفيذ مسح سوق العمل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التخطيط. سيوفر هذا المسح قاعدة بيانات تكون منطلقاً لإنشاء المركز الوطني لمعلومات سوق العمل.

قيام الجهاز المركزي للإحصاء بتنفيذ المسوحات الدورية عن البطالة. الإسراع بتنفيذ التعداد الاقتصادي الشامل من أجل معرفة حجم القطاع غير المنظم في الاقتصاد العراقي.

ان انتشار العمل غير المهيكل في العراق استناداً إلى الأسباب التي ذكرت سابقاً يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من انتشاره وتوفير

العمل اللائق لكل القادرين عليه، لذا نرى من الضروري أن تكون التوصيات كالآتي:

أولاً – في المجال الاقتصادي:

انتشال العراق من حالة الركود الذي يعانيه منذ عقود لأسباب سياسية وأمنية واقتصادية، وهذا يتطلب تنشيط الاستثمار والنمو الاقتصادي

الذي يقع على عاتق كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص

١- القطاع الحكومي: زيادة النسب المخصصة للاستثمار من مجموع الإنفاق الحكومي وزيادة كفاءة التنفيذ والواقع كان هذا الهدف من

أهداف خطط التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤ و ٢٠١٣ - ٢٠١٧، إلا أن هذا لم يحدث بل إن معظم المشاريع الاستثمارية توقفت بسبب الانهيار

الحاد وغير المتوقع بالنسبة لواقعي الخطة في أسعار النفط حيث إن مورد النفط يعتبر المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة للدولة

العراقية.

إن الاستثمار الحكومي له دور مهم في تطوير البنى التحتية، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى استيعاب عدد كبير من العاطلين، كذلك أن إعطاء

الأولوية في توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المولدة لفرص العمل كالزراعة والصناعة سيسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ورفع

معدل النمو في مستوى التشغيل.

٢- القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص شريك أساسي في تحقيق النهوض الاقتصادي، إلا أن هذا القطاع يحتاج إلى الدعم والتشجيع

وتوفير البيئة المناسبة بغرض جذب استثماراته المحلية وتلك التي هاجرت إلى دول الجوار بحثاً عن بيئات آمنة، وهذا يتطلب الآتي:

تشجيع القطاع الخاص على تأسيس الشركات ذات الجدوى

الاقتصادية، وسيؤدي هذا إلى تقليص حجم القطاع غير المنظم الذي هو سمة بارزة من سمات القطاع الخاص في العراق.

تفعيل القوانين الاقتصادية التي تشجعه على الاستثمار مثل قانون حماية المنتج المحلي وقانون حماية المستهلك، واستكمال كافة

التشريعات الداعمة للقطاع الخاص واقتصاد السوق.

تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في القطاعات

المولدة لفرص العمل كالزراعة والصناعة والسياحة والسكن... الخ.

تشجيع الاستثمارات الأجنبية من الدخول إلى السوق العراقية عبر

تخفيض القيود على تدفق رؤوس الأموال وتقديم التسهيلات الكافية لغرض الاستثمار في القطاعات كافة المولدة لفرص العمل.

كل هذه الوسائل وغيرها ستؤدي إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى استيعابه عدداً كبيراً

من قوة العمل.

المصادر:**سمير العيطة**

١ - العمل غير المهيكل في الدول العربية

رالف هوسمانز/مكتب العمل الدولي

٢ - قياس الاقتصاد غير المنظم والعمل غير المنظم

الأمم المتحدة/الدائرة الإحصائية

٣٣- نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وتعديلاته

وزارة التخطيط

٤ - خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤

٥ - خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧

٦ - الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

٧ - سياسة التشغيل الوطنية

٨ - قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥

٩ - مسودة قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال

د. جميل محمد جميل

١٠ - الزراعة والأمن الغذائي في العراق

د. احمد ابريهي العلي

١١ - الوضع الاقتصادي للأسر وسياسة إزالة الحرمان

الجهاز المركزي للإحصاء

١٢ - مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي

١٣ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق للسنوات ٢٠٠٧

٢٠١٢, ٢٠١٤,

١٤ - مسح البطالة والتشغيل العام ٢٠٠٨

١٥ - مسح الوحدات المتنقلة العام ٢٠١٥

١٦ - مسح الصناعات البيئية العام ٢٠١٢

١٧ - مسح التجارة الداخلية العام ٢٠١٢

١٨ - مسح خارطة الفقر العام ٢٠١٣

١٩ - مسح الخدمات الشخصية

٢٠ - مسح كلفة تشغيل سيارات القطاع الخاص

٢١- كافة الإحصاءات الجارية (زراعية، صناعية، تشييد، نقل.....الخ)

٢٢- المسح الوطني للنازحين العام ٢٠١٤

٢٣ - مسح التجمعات العشوائية العام ٢٠١٣